الأمم المتحدة S/PV.9867

مؤقت

مجلس الأمن

السنة الثمانون

الجلسة **9867**

الإثنين، 24 شباط/فبراير 2025، الساعة 17/20

نيويورك

الرئيس	السيد فو كونغ	(الصين)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد نيبنزيا
	باكستان	السيد أحمد
	بنما	السيد ألفارو دي ألبا
	الجزائر	السيد كودري
	جمهورية كوريا	السيد هوانغ
	الدانمرك	السيدة ماخون
	سلوفينيا	السيد جبوغار
	سيراليون	السيد جورج
	الصومال	السيد محمد يوسف
	غيانا	السيدة رودريغيس – بيركيت
	فرنسا	السيد دو ريفيير
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السيدة باربرا وودوارد
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيدة شي
	اليونان	السيد غيرابيتريتيس

جدول الأعمال

صون سلام وأمن أوكرانيا

يتضمن هذا المحضر نص الخطب والبيانات الملقاة بالعربية وترجمة الخطب والبيانات الملقاة باللغات الأخرى. وسيطبع النص النهائي في الوثائق الرسمية لمجلس الأمن. وينبغي ألا تُقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room AB-0928 (verbatimrecords@un.org). وسيعاد إصدار المحاضر المصوَّبة إلكترونيا في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (http://documents.un.org).

افتُتحت الجلسة الساعة 17/25.

إقرار جدول الأعمال

أُقر جدول الأعمال

صون سلام وأمن أوكرانيا

الرئيس (*تكلم بالصينية*): أود أن أرحب ترحيبا حارا بالوزراء وبسائر الممثلين الرفيعي المستوى الحاضرين في قاعة مجلس الأمن. إن حضورهم اليوم يؤكد أهمية الموضوع قيد المناقشة.

وفقا للمادة 37 من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو ممثلي كل من إسبانيا، أوكرانيا، بولندا، تشيكيا، رومانيا، فنلندا، لاتفيا ومملكة هولندا إلى المشاركة في هذه الجلسة.

ووفقا للمادة 39 من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو السيدة روزماري ديكارلو، وكيلة الأمين العام للشؤون السياسية وبناء السلام، إلى المشاركة في هذه الجلسة.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

وأعطي الكلمة للسيدة ديكارلو.

السيدة ديكارلو (*تكلمت بالإنكليزية*): قبل ثلاث سنوات، شهد العالم وهو في حالة صدمة شن الاتحاد الروسي غزوه الشامل لأوكرانيا – وهو انتهاك واضح لميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي. وقوض هذا العمل أسس النظام الدولي ذاتها.

ومنذ ثلاث سنوات طوال، ما فتئ شعب أوكرانيا يعاني من الموت والدمار والنزوح بلا هوادة. فقد تمزقت الأسر وفقدت أحباءها وشاهدت تحول منازلها ومدناً بأكملها إلى أنقاض. وتحققت مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان من مقتل ما لا يقل عن 654 12 من المدنيين الأوكرانيين، من بينهم 673 طفلا، منذ 24 فبراير/شباط 2022. وأصيب 392 29 مدنياً آخر بجروح، من بينهم 865 1 طفلاً. ومن المرجح أن تكون الأرقام الفعلية أكبر بكثير. ويستمر ارتفاع الأرقام باستمرار الهجمات الوحشية الروسية في جميع أنحاء البلد. ففي عام 2024 وحده، زادت الخسائر في صفوف المدنيين بنسبة 30 في المائة مقارنة بالعام السابق. وأسفرت الحرب عن أكبر أزمة نزوح في أوروبا منذ الحرب العالمية الثانية. ولا يزال أكثر من 10 ملايين أوكراني مشردين عن ديارهم، من بينهم 3,6 ملايين نزحوا داخل أوكرانيا و 6,9 ملايين يبحثون عن ملجأ في الخارج. ولا يزال العديد منهم في ظروف غير مستقرة، غير متأكدين من عودتهم إلى ديارهم أصلاً.

وإضافة إلى الدمار المادي المباشر، فإن الخسائر النفسية الطويلة الأمد التي لحقت بجيل كامل من الأوكرانيين لا تحصى. فقد أصبحت أوكرانيا اليوم من أشد بلدان العالم تلوثاً بالألغام. هذه الألغام مخلفات مميتة سيستغرق التغلب عليها سنوات، بما في ذلك التغلب على عواقبها البيئية الهائلة. ويتضرر ملايين من الدمار الهائل الذي لحق بالبنية التحتية المدنية. فالغارات المتكررة على شبكة الطاقة منذ ثلاثة فصول شتاء متتالية، تحرم المجتمعات من الكهرباء أو التدفئة أو الخدمات الأساسية الأخرى. ولا تزال أكثر من مليوني

أسرة دون مأوى مناسب. وألحق ما لا يقل عن 790 هجوماً أضراراً بمرافق طبية أو دمرتها. وأدى ذلك إلى تعريض حياة عدد لا يحصى من المرضى للخطر، حيث يكافح المهنيون الطبيون للعمل في ظروف قاسية. وفي عام 2024 وحده، زادت الهجمات على المنشآت الطبية بثلاثة أضعاف مقارنة بالعام السابق. كما جرى تدمير نظام التعليم. فقد لحقت أضرار بأكثر من 600 3 مدرسة وجامعة، مما منع 000 600 طفل من حضور الفصول الدراسية شخصياً. وفي العام الماضي، ارتفع عدد الهجمات على المرافق التربوية بنسبة 96 في المائة مقارنة بعام 2023.

وتصاعد النزاع وتوسع نطاقه أيضاً خلال السنوات الثلاث الماضية، لا في أنحاء أوكرانيا فحسب بل في أجزاء من الاتحاد الروسي. واطلعنا على تقارير صادرة عن مسؤولين محليين روس عن زيادة عدد الضحايا المدنيين والأضرار التي لحقت بالبنية التحتية المدنية في مناطق كورسك وبيلغورود وبريانسك في الاتحاد الروسي بسبب الهجمات الأوكرانية المزعومة. ولا يمكن التأكيد بما فيه الكفاية على أن الهجمات ضد المدنيين والبنية التحتية المدنية تنتهك القانون الدولي الإنساني. فهي غير مقبولة أينما وقعت. كما أن تأثير الحرب ملموس على صعيد العالم، حيث تزعزع استقرار الاقتصادات وتخل بالأمن الغذائي وتهدد السلام الدولي. وتثير زيادة تدويل النزاع قلقاً بالغاً، لا سيما وأن التقارير تفيد بنشر قوات من جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية في منطقة النزاع. علاوة على ذلك، لا يزال خطر وقوع حادث نووي كبيراً بشكل غير مقبول. فقد أسفر هجوم بطائرة مسيّرة في 14 شباط/فبراير عن نشوب حريق في المبنى الذي يحوي بقايا المفاعل الذي دُمر في حادث تشيرنوبيل عام 1986. يؤكد هذا الحادث مرة أخرى على استمرار المخاطر التي تهدد السلامة النووية في أوكرانيا.

والأمم المتحدة ملتزمة بدعم أوكرانيا في تعافيها. ونواصل العمل مع شركائنا في المجال الإنساني لتقديم المساعدات المنقذة للحياة. خلال السنوات الثلاث المنصرمة، وصلت أكثر من 200 قافلة مشتركة بين الوكالات إلى 000 810 شخص لتقديم المساعدة على طول خط المواجهة. ولكن هذه الجهود الحاسمة قد تتوقف في غياب تمويل مستدام، مما سيَحرم 12,7 مليون شخص من المساعدات التي يحتاجون إليها بشدة. وعلاوة على ذلك، لا نزال غير قادرين على الوصول إلى ما يقدر بمليون شخص يحتاجون إلى المساعدات الإنسانية في المناطق الأوكرانية التي يحتلها الاتحاد الروسي حاليًا.

ونذكّر بأن القانون الدولي الإنساني يقتضي تيسير مرور الإغاثة الإنسانية بسرعة وبلا عوائق لجميع المدنيين المحتاجين بغض النظر عن المكان الذي يعيشون فيه. ويحظر القانون الدولي الإنساني أيضاً شن هجمات على العاملين في مجال تقديم المساعدة الإنسانية والأصول الإنسانية. ومنذ شباط/فبراير 2022، قُتل 25 من عمال الإغاثة أثناء أداء واجبهم وأصيب 86 آخرون. وجرى توثيق 236 حادثة تضمنت أعمال عنف ضد العاملين في مجال تقديم المساعدة الإنسانية والأصول والمرافق الإنسانية. ولا بد من حماية العاملين في المجال الإنساني.

وقد أدى الغزو الواسع النطاق إلى زيادة كبيرة في عدد انتهاكات حقوق الإنسان في أوكرانيا، كما ذكرت بعثة رصد حقوق الإنسان في أوكرانيا. ووثقت مفوّضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان أيضا استخدام السلطات الروسية للتعذيب ضد أسرى الحرب الأوكرانيين استخداما ممنهجا وواسع النطاق، بما في

ذلك العنف الجنسي. وتفيد تقارير المفوضية السامية لحقوق الإنسان أن 95 في المائة من أسرى الحرب الأوكرانيين وثلاثة أرباع المحتجزين المدنيين الأوكرانيين الذين أُجريت مقابلة معهم قد عانوا من التعذيب أو سوء المعاملة أثناء وجودهم في الأسر الروسي. وأعدمت القوات الروسية ما لا يقل عن 71 أسير حرب أوكرانيا منذ شباط/فبراير 2022، مع ارتفاع مقلق في عمليات الإعدام منذ آب/أغسطس 2024. وأُعدم ما لا يقل عن 170 مدنيًا، من بينهم خمسة أطفال، في مناطق أوكرانية تسيطر عليها السلطات الروسية، بما في ذلك في أماكن الاحتجاز. وفي الوقت نفسه، وصف حوالي نصف عدد أسرى الحرب الروس البالغ عددهم 469 أسيراً الذين أجرت المفوضية السامية لحقوق الإنسان مقابلة معهم التعذيب وسوء المعاملة في الأغلب خلال المراحل الأولى من الأسر. وأفاد 26 ممن أُجريت معهم المقابلات بأنهم تعرضوا للعنف الجنسي. وتحققت بعثة الرصد أيضا من إعدام 26 شخصا من أسرى الحرب الروس. وباستثناء حالة واحدة، وقعت عمليات القتل تلك في عام 2022 ومطلع عام 2023. ويجب ألا تمر هذه الجرائم بدون عقاب. ويستحق جميع ضحايا انتهاكات القانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان العدالة. فالمساءلة ليست خيارا؛ بل التزام بموجب القانون الدولي.

وأشار مجلس الأمن إلى أن الدول الأعضاء قد تعهدت بالالتزام بتسوية منازعاتها الدولية بالوسائل السلمية بموجب ميثاق الأمم المتحدة في القرار الوحيد الذي اتخذه بتوافق الآراء بشأن أوكرانيا منذ الغزو الشامل، وهو البيان الرئاسي S/PRST/2022/3 الصادر في 6 أيار/مايو 2022. ويحث أيضا القرار 2774 (2025)، الذي اتخذه المجلس قبل بضع دقائق، على إنهاء سريع للنزاع. لقد حان الوقت بالفعل لإحلال السلام في أوكرانيا. ويجب أن يكون ذلك السلام عادلا ومستداما وشاملا، بما يتماشى مع ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي وقرارات الجمعية العامة، بما في ذلك تلك القرارات التي اتُّخذت هذا الصباح (قرار الجمعية العامة دإط-7/11). ويشمل ذلك الاحترام الكامل لسيادة أوكرانيا واستقلالها وسلامتها الإقليمية داخل حدودها المعترف بها دوليا.

الرئيس (*تكلم بالصينية*): أشكر السيدة ديكارلو على إحاطتها. وأعطي الكلمة الآن لأعضاء المجلس الراغبين في الإدلاء ببيانات.

وأعطي الكلمة لوزير خارجية اليونان.

السيد غيرابيتريتيس (اليونان) (*تكلم بالإنكليزية*): أود أن أشكر البعثة الدائمة للصين لدى الأمم المتحدة على عقد هذه الإحاطة الرفيعة المستوى البالغة الأهمية.

أُسندت إلى مجلس الأمن قبل 80 عاما مهمة فريدة من نوعها ومسؤولية نهائية لصون السلام والأمن ولتفعيل حظر استخدام التهديد والقوة في جميع أنحاء العالم، وهي مهمة نبيلة بالفعل ثبتت صعوبتها الكبيرة في كثير من الأحيان في الممارسة العملية. وتنعقد جلستنا هنا اليوم في خضم أزمات متعددة في كل أصقاع الأرض. واتسمت السياسة الخارجية لليونان، بوصفها عضوا مؤسسا للأمم المتحدة، على الدوام في جميع هذه الأزمات بالتزامها بالقانون الدولي واحترامها للمعاهدات الدولية التي ترسم الحدود الدولية. وتدين قبرص،

كموقف مبدئي، أي خرق للسلام والأمن الدوليين يتم من خلال العمل العسكري الذي تقوم به أي دولة ضد استقلال دولة أخرى وسيادتها وسلامتها الإقليمية.

وعليه، كان موقف اليونان من أوكرانيا واضحًا تمامًا منذ بداية الحرب التي تدخل الآن عامها الرابع. ولا بد أن نعمل جميعًا من أجل إنهاء ما يحدث من معاناة ودمار في أوكرانيا. إننا بحاجة إلى السلام؛ يجب أن تتوقف الحرب. ونتفق جميعًا على ذلك ونشيد بجميع الجهود المبذولة في هذا الصدد. ولكن يجب أن نشير فعليا إلى القانون الدولي وأن نشير صراحةً إلى ميثاق الأمم المتحدة في أي قرار. ويصعب في الحقيقة تصور سبب عدم اعتماد التعديلات التي اقترحها الأعضاء الأوروبيون في مجلس الأمن. من الذي سيعارض فعليا الصياغة التي تنص على ضرورة أن يفرض مجلس الأمن نهاية سريعة للنزاع؟ من الذي سيعارض أن يحث مجلس الأمن على التوصل إلى سلام عادل ودائم وشامل بين أوكرانيا وروسيا؟ من الذي سيعارض ضرورة أن يتماشى الحل مع ميثاق الأمم المتحدة – ككل وليس بانتقائية – ومع مبادئ المساواة في السيادة والسلامة الإقليمية للدول؟ يصعب تصور سبب عدم قدرتنا على الاتفاق بشأن هذه المبادئ الأساسية للقانون الدولي. وإذا أريد لقاعة مجلس الأمن أن تكون ذات مغزى، ينبغي أن نكرر التأكيد في كل مناسبة ممكنة على أسس الأمم المتحدة. لقد كانت تلك في الواقع الرسالة التي وجهتها الجمعية العامة قبيل ساعات من خلال اتخاذها للقرار دإط–7/11 بشأن النهوض بسلام شامل وعادل ودائم في أوكرانيا.

لقد كان البلد الذي أتشرف بتمثيله اليوم مؤيدًا متحمسًا للسلام على الدوام. لذلك، من الواضح أن اليونان ستدعم – قدر المستطاع – خلال أي مسعى للسلام من الآن فصاعدًا الجهود التي قد تؤدي إلى إحلال سلام شامل وعادل ودائم وتضمن مستقبلًا أفضل لشعب أوكرانيا.

السيدة ماخون (الدانمرك) (*تكلمت بالإنكليزية*): أشكر وكيلة الأمين العام ديكارلو على إحاطتها وأرحب بمشاركة أوكرانيا في جلستنا اليوم.

في الوقت الذي عقد فيه المجلس قبل ثلاث سنوات تحديدا جلسة طارئة وناشد فيه الأمين العام الرئيس بوتين مباشرة (انظر S/PV.8974)، شنت روسيا غزوها الشامل على أوكرانيا، في انتهاك واضح لميثاق الأمم المتحدة واستمراراً لما بدأته في عام 2014. وما تلا ذلك هو حرب مستمرة طويلة ووحشية، حربٌ لا تزال تتسبب في معاناة إنسانية هائلة مع مقتل مئات الآلاف من الأشخاص وحاجة ما يقرب من 13 مليون شخص إلى المساعدة الإنسانية ونزوح الملايين. ولا تزال الهجمات على المنازل والمستشفيات والمدارس والبنية التحتية الحيوية للطاقة مستمرة بلا هوادة. ففي نهاية هذا الأسبوع، تعرضت مدن في جميع أنحاء أوكرانيا لغارات مكثفة شنتها طائرات مسيرة.

لقد جمعنا هذا الصباح الجمعية العامة، تضامنا مع أوكرانيا، لاعتماد القرار الذي قدمته أوكرانيا (قرار الجمعية العامة دإط–7/11) ولتأكيد التزامنا بميثاق الأمم المتحدة. وصوتت الدانمرك مؤيدة للقرار وكذلك عدد كبير من الدول الأعضاء. ويجب ألا يكون هناك شك – وقد قلنا هذا من قبل – لا أحد يريد السلام أكثر من أوكرانيا. واليوم، كرر المجتمع الدولي تلك الدعوة إلى تحقيق سلام دائم في أوكرانيا على أساس مقاصد ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة، مع الاحترام الكامل لسيادة أوكرانيا وسلامة أراضيها. ومن المذهل ببساطة أنه

يجب علينا اليوم، في القرن الحادي والعشرين، أن نناضل من أجل هذه القواعد الأساسية والجوهرية التي اتفقنا عليها جميعًا منذ ما يقرب من 80 عامًا.

إن ما نحتاج إليه ليس مجرد غياب الحرب، بل السلام العادل والمنصف الذي لا يكافئ المعتدي ولا يعاقب الضحية. ويجب علينا ألا نقوض القانون الدولي أو السلامة الإقليمية أو سيادة بلد مستقل. والقانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة هما أقوى ضمانات لنا ضد عالم يحكمه قانون الأقوى. إنها مبادئ من واجبنا جميعًا حمايتها والدفاع عنها. إنها جوهر هذه المنظمة.

وترحب الدانمرك بإجراء محادثات سلام من أجل أوكرانيا ومع أوكرانيا – محادثات سلام يمكن أن تؤدي إلى سلام شامل وعادل ودائم. إننا بحاجة إلى سلام لا تضطر أوكرانيا في ظله للعيش في خوف وانعدام أمن، سلام لا يتساءل في ظله أحد عن البلد التالي، سلام تحول في ظله الضمانات الأمنية الصحيحة دون وقوع عدوان مدمر آخر. لقد فُرضت هذه الحرب على أوكرانيا، ولكنها أصبحت الآن – أولاً وقبل كل شيء – تتعلق بحق أوكرانيا في تقرير مستقبلها بشكل مستقل. إن أوكرانيا بلد أوروبي، جزء من الأسرة الأوروبية، في قلب أوروبا. وبالتالي، فإن هذه الحرب تتعلق بطابعها أيضًا بأمن أوروبا وحريتها. وما فتئت أوروبا تدعم أوكرانيا من اليوم الأول، ونحن في أوروبا نعزز دعمنا لأوكرانيا بشكل أكبر. ونريد أن نضمن عدم تكرار هذه الحرب المروعة في المستقبل القريب.

وأكرر الرسالة التي سمعها المجلس من الزملاء الأوكرانيين والأوروبيين في مناسبات عدة، وهي رسالة سأكررها اليوم للأسف – لا شيء عن أوكرانيا في غياب أوكرانيا. ولا شيء عن الأمن الأوروبي نفي غياب أوروبا ولا يمكن ببساطة أن نكون مغالين مهما أكدنا على أهمية هذه الرسالة. إنها الطريقة الوحيدة التي سننجح بها في تحقيق سلام يدوم بالفعل. وأعتقد حقًا أن هذا في مصلحة جميع الجالسين حول هذه الطاولة أيضًا.

في الختام، يمكن أن تنتهي المعاناة اليوم إذا أوقفت روسيا حربها غير القانونية واسعة النطاق. إن شعب أوكرانيا يعول علينا. ولا يمكن أن نخذلهم. ولا يمكنهم أن يتطلعوا إلى الأمم المتحدة وأن يروا مستقبلهم في خطر وبلدهم مقسّمًا وحدودهم وقد أُعيد ترسيمها. إنهم يستحقون السلام والازدهار. فلتكن هذه آخر سنة نجتمع فيها في الأمم المتحدة لإحياء ذكرى أخرى لهذه الحرب العبثية. وليكن عام 2025 هو العام الذي تنتهي فيه الحرب بشكل عادل وإلى الأبد.

السيد جبوغار (سلوفينيا) (*تكلم بالإنكليزية*): أود أن أشكر وكيلة الأمين العام روزماري ديكارلو على إحاطتها وأود أن أرحب في القاعة بنائبة وزير خارجية أوكرانيا.

مرت ثلاث سنوات منذ أن استيقظ الشعب الأوكراني على حرب فُرضت عليه بوحشية. وبعد ثلاث سنوات من القتال العنيف، يجب أن تنتهي هذه الحرب. نعم يا وكيلة الأمين العام ديكارلو، لقد حان الوقت لتحقيق السلام في أوكرانيا. ويجب التوصل إلى وقف لإطلاق النار وتوفير ضمانات أمنية كافية لأوكرانيا. ويجب إجراء مفاوضات من أجل تحقيق سلام عادل ودائم، وذلك بمشاركة أوكرانيا والاتحاد الأوروبي في المفاوضات. فالخسائر التي ألحقتها هذه الحرب بالمدنيين لا يمكن تحملها.

وفي العام الماضي، كان إجمالي عدد المدنيين الذين قتلوا أو أصيبوا أعلى بنسبة 30 في المائة مقارنة بالعام الذي سبقه. وهذه مجرد واحدة من العلامات التي تدل على اتساع نطاق الحرب وأنها أصبحت أشد فتكا على مدار العام. ففي عام 2024، شهدنا عدة أشكال من التصعيد، بما في ذلك المشاركة النشطة لجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية في الحرب. وخلال الشهور الأخيرة، شنّت روسيا بعضًا من أكبر غاراتها الجوية، حيث ضربت المدارس والمستشفيات والبنية التحتية للطاقة والمباني السكنية. وذكرت منظمة الصحة العالمية أن الإصابات بين العاملين الصحيين والمرضى تضاعفت ثلاث مرات تقريبًا، مقارنة بعام 2023. وذكّرتنا وكيلة الأمين العام ديكارلو بالغارة التي شنتها طائرات مسيرة على تشيرنوبيل في إطار الهجمات الجوية والبرية المستمرة التي تهدد سلامة وأمن محطات الطاقة النووية الأوكرانية بشكل خطير. وكما تحذر الوكالة الدولية للطاقة الذرية منذ سنوات، فإن الوضع خطير وقد يؤدي في نهاية المطاف إلى وقوع حادث نووي سيشعر الناس في جميع أنحاء العالم بآثاره.

إن كل يوم من أيام الحرب يؤدي إلى مزيد من الانتهاكات للقانون الدولي. وينبغي ألا ننسى أبداً أن هذا الغزو يشكل انتهاكاً خطيراً لميثاق الأمم المتحدة والمبادئ التي بنيت عليها هذه المنظمة. وبصفتنا أعضاء في المجلس، فإننا ملزمون بتحديد السبل التي من شأنها أن تؤدي إلى تحقيق سلام عادل ودائم في أوكرانيا. ومع ذلك، لا يمكن أن يتحقق مثل هذا السلام دون احترام المبادئ الأساسية للسيادة والاستقلال والسلامة الإقليمية.

وستدعم سلوفينيا بنشاط جميع الجهود الهادفة إلى تحقيق السلام. كما أننا سنواصل دعم أوكرانيا بأي طريقة ممكنة حتى يتم التوصل إلى اتفاق سلام يحقق السلام العادل والدائم والشامل والأمن لأوكرانيا وأوروبا كلها.

السيدة شي (الولايات المتحدة الأمريكية) (*تكلمت بالإنكليزية*): أشكر وكيلة الأمين العام روزماري ديكارلو على ملاحظاتها. كما أرحب بنائبة وزير خارجية أوكرانيا.

إن هدف مجلس الأمن في جوهره هو الحفاظ على السلام والأمن الدوليين، بما في ذلك التسوية السلمية للمنازعات. وهذا هو سبب إنشائه. وهذا هو سبب وجودنا جميعاً هنا في هذه القاعة. تُصور اللوحة الجدارية على الحائط خلفي أهوال الحرب. فلنجعلها تذكرة لنا بمسؤوليتنا الجماعية، قبل أي شيء آخر، عن وضع حد للحرب والنزاع. فعلى مدى السنوات الـ 11 الماضية، عقدنا جلسات لا حصر لها في هذه القاعة بشأن الحرب الروسية الأوكرانية وكانت في الخلف هذه اللوحة الجدارية. وأكدت اجتماعات المجلس فظائع هذه الحرب – الوفيات والإصابات التي لحقت بالمدنيين والجنود؛ والأعداد التي لا تحصى من النازحين، بمن فيهم الأطفال؛ وتدمير البنية التحتية؛ والخطر على الأمان النووي. والولايات المتحدة، كما أوضح الرئيس ترامب، ملتزمة بإنهاء هذه الحرب. وقد أكد بوضوح ضرورة التوصل إلى سلام دائم.

وليست لدينا أي أوهام. فنحن ندرك مدى صعوبة التوصل إلى اتفاق، ولكن الوقت قد حان الآن لأن تتخذ روسيا وأوكرانيا خيارات صعبة وتنهيا القتال. وكانت الولايات المتحدة على اتصال وثيق مع نظرائها الأوكرانيين طوال هذا النزاع وسنواصل القيام بذلك. وفي الأسبوع الماضي، فتحنا أيضًا حواراً مباشراً مع

روسيا. وكما أعلن الوزير روبيو عقب المناقشات التي جرت في الرياض، فإن الولايات المتحدة وروسيا ملتزمتان بالتفاوض من أجل التوصل إلى نهاية للنزاع، نهاية دائمة ومقبولة لجميع الأطراف المعنية. وندعو جميع الدول الأخرى الأعضاء في الأمم المتحدة إلى الانضمام إلى الولايات المتحدة في الدفع باتجاه إحلال سلام دائم يحقق الاستقرار في أوروبا ويردع المزيد من العدوان. ونحن فخورون بأن مجلس الأمن قد فعل ذلك بالضبط الآن من خلال إقرار اتفاق تاريخي هام بشأن أوكرانيا (القرار 2774 (2025))، وهو الأول من نوعه منذ ثلاث سنوات. وبعد سنوات من الدمار والمعاناة، فقد حان الوقت لأن نلتزم جميعًا بإنهاء هذه الحرب.

السيد دو ريفيير (فرنسا) (*تكلم بالفرنسية*): أود أن أشكر السيدة ديكارلو على بيانها.

يشن الاتحاد الروسي غزواً واسع النطاق لأوكرانيا منذ ثلاث سنوات. وهو يهاجم دولة ذات سيادة، أوكرانيا، التي لم تشكل أي تهديد له على الإطلاق والتي يحتل بالفعل جزءاً من أراضيها بشكل غير قانوني منذ عام 2014.

إن روسيا وروسيا وحدها هي التي اتخذت القرار في 24 شباط/فبراير 2022 بانتهاك ميثاق الأمم المتحدة والتراجع عن المبادئ التي وضعناها معاً في نهاية الحرب العالمية الثانية، وتحديداً سيادة الدول واستقلالها وسلامتها الإقليمية. وروسيا هي التي اختارت إعادة الحرب إلى قارة أوروبا.

وتشن روسيا منذ ثلاث سنوات عدوانها الوحشي وغير القانوني وغير المبرر على أوكرانيا في تجاهل تام للقانون الدولي الإنساني. ونفذت ضربات متعمدة ضد المدنيين. وتواصل استهداف البنية التحتية للطاقة. وتستخدم العنف الجنسي كسلاح حرب. وتقوم بعمليات نقل قسري وترحيل للأطفال الأوكرانيين. ويجب تقديم مرتكبي جرائم الحرب هذه إلى العدالة.

وتقوض روسيا منذ ثلاث سنوات أسس الهيكل الدولي لعدم الانتشار. فهي تحصل على طائرات مسيرة وقذائف تسيارية من إيران. وتشتري الأسلحة والذخائر والقذائف التسيارية من كوريا الشمالية في انتهاك لقرارات مجلس الأمن. ويشارك جنود من كوريا الشمالية على الجبهة الأوكرانية، دعماً للحرب العدوانية الروسية، في انتهاك آخر للقانون الدولي.

ونذكر جميعاً، نحن الذين نعرب بانتظام عن دعمنا لمحكمة العدل الدولية، أن المحكمة أصدرت أمراً في 16 آذار/مارس 2022، يدعو روسيا إلى تعليق عملياتها العسكرية. ويجب على روسيا أن تضع حداً لحربها العدوانية ضد أوكرانيا. إننا جميعا نريد السلام – سلاما شاملا وعادلا ودائما – وليس اتفاقا مفروضا بالإكراه على الطرف الذي يتعرض للهجوم، أي السلطات الأوكرانية وملايين الأوكرانيين الذين يقاومون القوات الروسية منذ ثلاث سنوات.

وتدافع أوكرانيا منذ ثلاث سنوات عن نفسها ضد العدوان الروسي، بما يتماشى مع ميثاق الأمم المتحدة. وتثير شجاعة الرئيس زيلينسكي وشجاعة جميع الأوكرانيين الإعجاب وتحتم علينا اتخاذ إجراءات. وستستمر فرنسا في تزويد أوكرانيا بالدعم العسكري والإنساني الذي تحتاج إليه ما دام ذلك ضرورياً، وهي على استعداد لتكثيف هذه الجهود.

ويجب أن تكون لأوكرانيا، وهي دولة ذات سيادة، حرية اختيار تحالفاتها ومصيرها. وتسوية النزاع دون مشاركة أوكرانيا ستكون حبراً على ورق. ومن شأن ذلك أن يؤكد مبدأ أن القوة فوق الحق وأن يمهد الطريق لاندلاع حروب في المستقبل. ويجب عدم اتخاذ أي قرار بشأن أوكرانيا دون مشاركة أوكرانيا.

ويمثل العدوان الروسي أيضاً تهديداً مباشراً للقارة الأوروبية بأكملها. ويجب أن تشارك أوروبا في أي مفاوضات لحل هذا النزاع، حيث أن أمنها على المحك. ويجب عدم اتخاذ أي قرار بشأن الأمن الأوروبي دون مشاركة الأوروبيين.

ولن يكون هناك سلام وأمن في أي مكان من العالم إذا كوفئ العدوان. فالسلام الذي يسمح للمعتدي بفرض إرادته بالقوة لا يمكن أن يكون سلاماً راسخاً.

وإذا ما أُريد للسلام في أوكرانيا أن يكون دائماً، يجب أن يقترن بضمانات أمنية قوية وموثوقة للشعب الأوكراني. وقد عقد الرئيس الفرنسي، إيمانويل ماكرون، اجتماعا بمشاركة العديد من القادة الأوروبيين والدوليين للعمل بشأن تلك المسألة. وسنواصل المضي قدماً في هذا الاتجاه، جنباً إلى جنب مع جميع الشركاء ممن يهمهم السلام والأمن في أوروبا.

ولكي يكون السلام في أوكرانيا عادلاً، يجب أن يحترم ميثاق الأمم المتحدة ومبادئها، وبالتالي سيادة أوكرانيا وسلامتها الإقليمية، كما ذكّرنا الأمين العام يوم أمس.

وقد أدانت الجمعية العامة العدوان الروسي صباح اليوم مرتين، وللمرة الثامنة والتاسعة في غضون ثلاث سنوات، ودعت إلى احترام سيادة أوكرانيا وسلامتها الإقليمية (انظر قراري الجمعية العامة دإط-7/11 و دإط-8/11). وكانت الجمعية العامة العالمية هذا الصباح بوصلة للقانون والأخلاق والتعاطف مع الضحايا والمساواة في السيادة بين الدول والدفاع عن أسس النظام الدولي. ويجب أن يحيط المجلس علماً بذلك وأن يحذو حذوها. ويجب أن يؤكد من جديد دعمه لميثاق الأمم المتحدة وأنه لا يمكن أن يكون هناك سلام دون احترام للقانون ولإرادة الشعوب. ويجب أن يُسمع صوت الشعب الأوكراني.

السيد ألفارو دي ألبا (بنما) (*تكلم بالإسبانية*): تعرب بنما عن امتنانها لوكيلة الأمين العام روزماري ديكارلو على إحاطتها الممتازة الزاخرة بالمعلومات وترحب بالمسؤولين الذين يشرفونا بحضورهم خلال هذه الجلسة.

مرت ثلاث سنوات طويلة منذ بداية النزاع بين روسيا وأوكرانيا. وأدى النزاع، الذي ينبغي أن يكون قد انتهى بالفعل، إلى انتهاك السلام والأمن الدوليين ولم تكن لتداعياته تأثير إقليمي فحسب، بل عالمي أيضاً – حيث أضرت بالأمن الغذائي والبحري والاقتصادي.

ووفاءً من بنما لتقاليدها السلمية، فإنها تشجع على بذل جهود دبلوماسية وسياسية للتوصل إلى اتفاق سلام في أوكرانيا من خلال حوار عادل وصريح يسمح للطرفين باستعادة السلام.

ومما يجعل استمرار النزاع أمراً لا يُحتمل الأضرار الناجمة عن النزاع الطويل بالفعل ومقتل الأفراد العسكريين وارتكاب المجازر بحق المدنيين وسوء معاملة أسرى الحرب والمحتجزين تعسفاً وتكلفة تمويل

وتوفير الأسلحة لطرفي النزاع من قبل بلدان ثالثة ببلايين الدولارات والتكاليف الاقتصادية التي لا تحصى لطرفي النزاع، وحتى خطر وقوع حادث نووي.

ومن المؤسف أن جميع الجهود المبذولة للتوصل إلى اتفاقات لوقف الحرب قد ثبتت صعوبتها ولم تحقق النجاح وخيبت الآمال. ولذلك، من الواضح أن الأولوية الآن هي لوضع حد نهائي لهذه المأساة دون مزيد من المماطلة.

ولهذا السبب، تتفق بنما مع صدى الرسالة الواضحة والقوية التي عبّر عنها الأمين العام، أنطونيو غوتيريش، الذي قال في بيانه الصادر في 23 شباط/فبراير:

(تكلم بالإنكليزية)

”لقد طفح الكيل.“

(تكلم بالإسبانية)

إن بنما عضو مؤسس في هذه المنظمة وقد دافعت على مدى 80 عاماً عن المبادئ المنصوص عليها في ميثاق الأمم المتحدة، وهو ركيزة القانون الدولي. ولذلك، فإننا نشجع على احترام ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي، وقد رفضنا دوما وما زلنا نرفض العدوان من قبل دولة ضد دولة أخرى لأسباب تاريخية خاصة بنا، وذلك لأننا نعتبرها أساليب غير مناسبة لحل النزاعات. وعلى العكس من ذلك، فإننا نؤمن إيمانا راسخا بتعددية الأطراف لإنفاذ النظام القائم على القواعد ومنع نشوب النزاعات المسلحة والحفاظ على السلام والأمن الدوليين الدائمين ونهدف دائما لإيجاد تسوية للنزاعات بالوسائل السلمية والدبلوماسية.

وقد قررت بنما أن تتطلع إلى المستقبل. ولهذا السبب، فإننا ندعم جهود الولايات المتحدة الأمريكية في هدفها المتمثل في إنهاء هذه الحرب بدعم من المجتمع الدولي. ونأمل أن تتضمن الاتفاقات التي ستُبرم رسمياً لوضع حد للنزاع المسلح بين روسيا وأوكرانيا أحكاما وشروطا والتزامات وضمانات يتم التفاوض بشأنها على نحو ملموس بمشاركة الأطراف المعنية بالنزاع بشكل مباشر وغير مباشر، ومن ثم الاتفاق على إنهاء الحرب وعواقبها المدمرة من أجل تحقيق سلام عادل وشامل ودائم للجميع.

السيد هوانغ (جمهورية كوريا) (*تكلم بالإنكليزية*): أود أن أعرب عن امتناني لوكيلة الأمين العام ديكارلو على إحاطتها الشاملة.

يصادف اليوم الذكرى السنوية الثالثة للغزو الروسي غير القانوني لأوكرانيا ولا تزال الحرب مستعرة. والندوب التي خلّفها العدوان الروسي عميقة: فقد أصبح الآن أكثر من 10 ملايين شخص نازحين – أي 25 في المائة من سكان أوكرانيا قبل الحرب، وهناك قرابة 7 ملايين لاجئ أوكراني يبحثون عن مأوى في الخارج. وفقدت أوكرانيا السيطرة على خُمس أراضيها تقريبا ودُمر جزء كبير من البلد، في حين انخفضت قدرتها على توليد الطاقة إلى ثلث مستواها قبل الحرب. وطوال فترة الحرب، قوض عضو دائم في مجلس الأمن المبادئ الأساسية لميثاق الأمم المتحدة التي تم التمسك بها إلى حد كبير على مدى 80 عاماً منذ

تأسيس الأمم المتحدة. وعلاوة على ذلك، ازداد ترابط الديناميات الأمنية بين أوروبا ومنطقة المحيطين الهندي والهادئ. وفي ضوء هذا الواقع الخطير، أود أن أشاطركم النقاط الرئيسية التالية:

أولاً، نعتقد أن هناك هدفين يمكن أن يتفق عليهما الجميع. الأول هو أن هذه الحرب العبثية وغير القانونية يجب أن تنتهي في أقرب وقت ممكن، والثاني هو أننا يجب أن نسعى جاهدين للتمسك بالمبادئ الأساسية للميثاق والقانون الدولي. وقد حان الوقت لتعبئة حكمتنا وتصميمنا على تحقيق كلا الهدفين بالتزامن قدر الإمكان.

ثانيا، تعلمنا تجربة الحرب الكورية التي امتدت لثلاث سنوات أنه عند بدء مفاوضات كاملة النطاق لإبرام اتفاق هدنة، غالباً ما تتصاعد حدة النزاع وتتزايد الخسائر في ساحات القتال. ويجب على الطرفين ممارسة أقصى درجات ضبط النفس لأن هذه النتيجة لن تكون في مصلحة أحد. ويجب على جميع الأطراف المعنية أخذ ذلك في الاعتبار.

ثالثا، يجب أن يبقى مؤيدو مُثُل الأمم المتحدة وأصدقاء أوكرانيا متحدين خلال عملية إنهاء هذه الحرب الوحشية بتداعياتها الجيوسياسية والاقتصادية التي تمتد إلى جميع أنحاء العالم. وفي سياق القيام بذلك، يجب إرساء أساس متين للتعاون الدولي ومعالجة مسألتي الأمن وإعادة الإعمار على السواء بعد انتهاء الحرب.

إن وقف الحرب ليس ضرورة عالمية فحسب، ولكنه ضروري أيضاً لتحقيق الأمن في شبه الجزيرة الكورية. ويجب أن ينتهي فورا التعاون العسكري غير القانوني بين روسيا وكوريا الشمالية الذي ينتهك على نحو صارخ عدة قرارات لمجلس الأمن. وفي ظل يأس موسكو المتزايد، لجأت إلى بيونغ يانغ ليس للحصول على كميات هائلة من الأسلحة فحسب، ولكن أيضا للحصول على الأفراد. وعلاوة على ذلك، استخدمت روسيا في نيسان/أبريل حق النقض في مجلس الأمن (انظر S/PV.9591) لتفكيك فريق الخبراء التابع للجنة الجزاءات المنشأة عملا بالقرار 1718 (2006) بشأن جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، الأمر الذي مكّن روسيا من إخفاء هذه الشراكة غير القانونية. وفي المقابل، تفيد التقارير بأن كوريا الشمالية تتلقى دعماً عسكرياً يشمل عمليات نقل الأسلحة والتكنولوجيا، وربما أيضاً تكنولوجيات السواتل الحساسة. ولكن الخطر يمتد إلى ما هو أبعد من هذه الصفقات: فالقوات الكورية الشمالية تكتسب الآن خبرة حقيقية في ساحة المعركة بطرق تشكل تهديداً مباشراً لأمن جمهورية كوريا.

في الختام، فإن شعب كوريا، وهي دولة مزقتها الحرب ذات يوم، يعي تماماً الطريق المضني نحو السلام والتعافي. ولدعم الجهود الإنسانية وجهود إعادة الإعمار في أوكرانيا، قدمت جمهورية كوريا العام الماضي 400 مليون دولار وستواصل المساهمة بحزمة مالية بقيمة بليوني دولار على مدى السنوات الأربع المقبلة. وتؤكّد جمهورية كوريا من جديد التزامها بالوقوف إلى جانب الشعب الأوكراني في التغلب على المصاعب الحالية وإعادة بناء أمتهم الشامخة.

السيدة باربرا وودوارد (المملكة المتحدة) (*تكلمت بالإنكليزية*): أبدأ بشكر وكيلة الأمين العام ديكارلو على إحاطتها اليوم.

يصادف اليوم العام الثالث لغزو الرئيس بوتين الشامل لأوكرانيا الذي فرضه على الشعبين الأوكراني والروسي في خرق واضح لميثاق الأمم المتحدة. وبادئ ذي بدء، نتوقف في هذا اليوم تحديداً لنتذكر ونكرم ضحايا هذه الحرب – أولئك الذين فقدوا أرواحهم وبيوتهم ومستقبلهم وأطرافهم وطفولتهم وأفراد أسرهم وأصدقاءهم؛ والملايين الذين نزحوا وعشرات الآلاف الذين فقدوا أرواحهم. لقد خسروا المدارس والملاعب والمزارع والكنائس والمستشفيات، بينما استخدمت القوات الروسية الاغتصاب والتعذيب والإعدام كأسلحة حرب وعرّضت الأمان النووي للخطر. هذه هي الحرب التي قال بوتين إنها ستستغرق ثلاثة أيام. ومنذ ثلاث سنوات حتى الآن، دفع الأوكرانيون ثمناً فادحاً. ولا يقتصر تأثير هذه الحرب على أوكرانيا؛ فقد ازداد الجوع والفقر وانعدام أمن الطاقة في جميع أنحاء العالم.

ثانياً، بينما نتطلع إلى السلام، لنكن واضحين: ليس هناك من بلد يريد السلام أكثر من أوكرانيا. وأوكرانيا على أتم الاستعداد لإنهاء الحرب. ولكن هناك حاجة إلى تحقيق سلام دائم وعادل مع كفالة أن يكون صوت أوكرانيا في صميم أي محادثات – سلام لا يعني مجرد توقف القتال بل سلام تصبح معه أوكرانيا آمنة وبمنأى عن أي هجوم روسي؛ سلام يُظهر أن لا فائدة من العدوان وسلام ينهي إلى الأبد طموحات بوتين الإمبريالية. وعلينا أن نتذكر أن بوتين، على النقيض من ذلك، لا يريد سوى الاستسلام. وإذا سُمح لروسيا بالفوز، فسنعيش في عالم تعلو فيه القوة على الحق وحيث يمكن إعادة ترسيم الحدود بالقوة وحيث يعتقد المعتدون أن بإمكانهم التصرف دون عقاب. وستكون عواقب ذلك على السلام والأمن في جميع أنحاء العالم وخيمة.

ثالثاً، يجب أن ينبع السلام الدائم من القوة – القوة والشجاعة اللتين أظهرتهما أوكرانيا بوضوح في السنوات الثلاث الماضية. ولكن يجب أن ترتكز هذه القوة والشجاعة على اتفاقات أمنية قوية من البداية لأن بوتين أظهر مراراً وتكراراً أنه سينقض أي اتفاق ضعيف. فلطالما أنكر حق أوكرانيا في الوجود كدولة حرة. ولذلك، ستعمل المملكة المتحدة مع شركائنا الأوروبيين والولايات المتحدة بشكل وثيق من أجل أوكرانيا وستواصل أوروبا تحمل المسؤولية عن أمن قارتنا. والمملكة المتحدة على استعداد لأداء دور قيادي دعماً لأوكرانيا وحقها في الدفاع عن النفس وللتفاوض على اتفاق سلام ودعم تنفيذه، اتفاق سلام عادل ودائم يحمي سيادة أوكرانيا وسلامة أراضيها وحدودها المعترف بها دولياً، بما يتماشى مع ميثاق الأمم المتحدة.

السيد أحمد (باكستان) (*تكلم بالإنكليزية*): أود أن أشكر وكيلة الأمين العام روزماري ديكارلو على إحاطتها.

كما نقدر حضور العديد من الوزراء، بما في ذلك من أوكرانيا، وهو ما يشهد على أهمية هذه الجلسة.

منذ ثلاث سنوات، تسبب النزاع في أوكرانيا في خسائر كبيرة في الأرواح ودمار واسع النطاق ومعاناة إنسانية هائلة، كما أبلغتنا وكيلة الأمين العام ديكارلو. وتتجاوز عواقب هذا النزاع الحدود، لتؤثر على المنطقة وخارجها. والصدمة التي تعرض لها الاقتصاد العالمي شديدة على البلدان النامية تحديداً. والأمر الأكثر خطورة هو أنه إذا استمرت الأعمال العدائية، فسيكون هناك خطر دائم من تزايد التصعيد العسكري والجغرافي، مما يشكل تهديداً واضحاً وكبيراً للسلام والأمن الدوليين.

ومن المؤسف وغير المفهوم أنه في هذا العصر، وفي عالم اليوم، وحتى مع اشتداد الأزمة العسكرية والإنسانية والاقتصادية، يظل السعي لتحقيق السلام غائباً وبعيد المنال إلى حد كبير بالرغم من أن الغالبية العظمى من الدول الأعضاء، بما في ذلك العالم النامي، ما فتئت ترغب في التوصل إلى تسوية سلمية للنزاع من خلال الحوار والدبلوماسية وتدعو إلى ذلك.

تؤمن باكستان بأن جميع الشعوب المتضررة من هذا النزاع المأساوي تستحق مستقبلاً أفضل – مستقبلاً خالياً من الخوف والعنف والدمار. ويجب على المجتمع الدولي أن يضاعف جهوده لإيجاد حل شامل ودائم للنزاع، وفقاً لمبادئ ميثاق الأمم المتحدة. ولا نزال ملتزمين بشدة بهذه المبادئ، ولطالما دعونا إلى تطبيقها عالمياً وعلى نحو غير انتقائي. ونعتقد أن تجنب النزاع في أوكرانيا كان ممكناً من خلال الحوار والدبلوماسية. ويجب وضع حد له الآن، من خلال الدبلوماسية البناءة والشاملة. ومن المشجع أن الجهود المبذولة لإنهاء النزاع قد اكتسبت زخماً أكبر في الآونة الأخيرة، بما في ذلك من خلال العديد من الاتصالات الرفيعة المستوى.

وترحب باكستان بأي مبادرة تساعد الأطراف على التوصل إلى تسوية عادلة وسلمية ودائمة لهذا النزاع المأساوي من خلال دبلوماسية بناءة وشاملة تضم جميع الأطراف وغيرهم من المعنيين، مع الاحترام الكامل لميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي والاتفاقات المتعددة الأطراف ذات الصلة، وتستجيب للمصالح الأمنية الوطنية المشروعة لجميع الأطراف. وبهذه الروح، أيدت باكستان القرار 2774 (2025) الذي اتخذناه للتو. ونأمل أن يوفر هذا القرار – وهو الأول من نوعه الذي يتبناه المجلس منذ ثلاث سنوات – طريقاً للسلام في آخر المطاف. إن السعي لتحقيق السلام مسؤولية جماعية يجب أن تتجاوز الانقسامات الجيوسياسية. ونأمل أن يضطلع المجلس بمسؤوليته وأن يتحد خلف هذا الهدف.

السيدة رودريغيس – بيركيت (غيانا) (*تكلمت بالإنكليزية*): أشكر وكيلة الأمين العام ديكارلو على إحاطتها الثاقبة وأرحب بمشاركة نائبة وزير خارجية أوكرانيا وغيره من الوزراء والمسؤولين الرفيعي المستوى في جلسة اليوم.

على مدى السنوات الثلاث الماضية، كان يوم 24 شباط/فبراير يمثل لحظة مظلمة في التاريخ، حيث كان يمثل غزو روسيا لأراضي أوكرانيا. وكان هذا العمل انتهاكاً لميثاق الأمم المتحدة. ومما يؤسف له أن مجلس الأمن لم يتمكن من منع ذلك الغزو، ولم يتمكن من اتخاذ إجراء لإنهائه حتى بعد أن اجتمع في قاعة المجلس 119 مرة حول هذا الموضوع منذ بدء الحرب. شددت غيانا، من جانبها، على المعاناة التي لحقت بشعب أوكرانيا والاتحاد الروسي نتيجة الغزو. وقد أوجزنا الاحتياجات الإنسانية المتزايدة ودعونا إلى وقف انتهاكات حقوق الإنسان وسحب الاتحاد الروسي لقواته من أوكرانيا. كما دعونا إلى احترام سيادة أوكرانيا وسلامة أراضيها. ودعونا، قبل كل شيء، إلى السلام وإنهاء الحرب من خلال الحوار والدبلوماسية القائمة على مبادئ ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي. ونكرر تلك الدعوات اليوم.

واليوم، بعد ثلاث سنوات، هناك بصيص من الأمل. لقد اتخذ مجلس الأمن إجراءات للمرة الأولى، ووضع الأساس للسلام. ونؤكد على أن السلام المستدام يجب أن يكون سلاماً عادلاً. ومع أخذ ذلك

في الاعتبار، وعلى خلفية الاحتياجات الإنسانية المتزايدة في الميدان، تدعو غيانا الأطراف المتنازعة إلى الاستجابة لنداء الجمعية العامة الوارد في القرارين اللذين اتخذتهما صباح اليوم (قرارا الجمعية العامة داط-7/11 و داط-8/11). كما أننا ندعو الأطراف إلى الالتزام بالقرار الذي اتخذه المجلس للتو (القرار 2774 (2025)) وإنهاء النزاع. ونحذر من انتظار اكتمال جميع الظروف قبل البدء في مناقشة شروط السلام. وفي الوقت نفسه، نؤكد على أنه لا يمكن تحقيق السلام الدائم والمستدام على حساب العدالة والقانون الدولي. ونحث الأطراف على الالتزام بتحقيق سلام دائم قائم على هذه المبادئ.

في الختام، تقف غيانا على أهبة الاستعداد للعمل مع جميع أعضاء المجلس والمجتمع الدولي الأوسع نطاقاً لإنهاء الحرب في أوكرانيا سلمياً وإيجاد حل مستدام.

السيد كودري (الجزائر): أود بداية أن أشكر وكيلة الأمين العام، السيدة رزماري ديكارلو، على إحاطتها القيمة.

منذ بداية ولايتنا في هذا المجلس، لم تمرّ مناسبة إلا وشددنا على أن استمرار التصعيد ليس مجدياً ولا يمنح السلام لأي من الأطراف. كما أكدنا دوماً على أن منطق الاستقطاب لن يؤدي إلا إلى تفاقم التوترات وإبعادنا عن أي أفق لتحقيق سلام مستدام في المنطقة. وعليه، وبهذه المناسبة المفصلية، نود أن نؤكد اليوم على النقاط التالية.

أولاً، لقد حان الوقت لبذل الجهود الدبلوماسية اللازمة للتخفيف من حدة التوترات بين الطرفين، حتى نتمكن في أقرب وقت ممكن من وضع حد للخسائر في الأرواح ومعاناة الشعوب. فكما أكدنا سابقاً، لقد أثبت الوقت أن منطق القوة والمواجهة لن يفضي إلى حل للنزاع. فلنسمح في المرحلة القادمة بإعطاء فرصة حقيقية للدبلوماسية لتظهر فعاليتها.

ثانياً، نجدد دعوتنا للأطراف المعنية للتخلي عن منطق التصعيد والانخراط في حوار شامل وبنّاء وبحسن نية، حيث ينبغي لهذا الحوار أن يضع أمن وسلامة شعوب المنطقة نصب أولوياته، وأن يرمي إلى تسوية سلمية عادلة ودائمة لهذا النزاع، تفضي إلى حل تُبنى أسسه على مقاصد ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة، ويأخذ بعين الاعتبار الشواغل الأمنية المشروعة للطرفين. وفي هذا الصدد، نسجل بارتياح الديناميكية الجديدة التي شهدناها في الأيام القليلة الماضية الرامية لإطلاق حوار سياسي يهدف لإنهاء الحرب.

ثالثاً وأخيراً، ينبغي على المجتمع الدولي العمل أكثر وتكثيف الجهود الدبلوماسية لتقريب وجهات نظر الأطراف المعنية، وضمان عملية سياسية شاملة لإنهاء هذه الأزمة، فبالإرادة السياسية الحقيقية وفضائل الدبلوماسية والحوار الشامل والبنّاء يمكننا تحقيق تقدم ملموس وحل مقبول من الطرفين.

وستبقى الجزائر مستعدة، سواء من خلال عضويتها في مجلس الأمن أو من خلال نشاطاتها الدبلوماسية الثنائية والمتعددة الأطراف، لدعم أي جهود قد تُفضي إلى وضع حد لمعاناة شعوب المنطقة وإنهاء الحرب بصفة سلمية ومستدامة.

السيد جورج (سيراليون) (*تكلم بالإنكليزية*): أشكر وكيلة الأمين العام روزماري ديكارلو على إحاطتها الشاملة. وترحب سيراليون بمشاركة نائبة وزير خارجية أوكرانيا في هذه الجلسة الهامة.

في هذا المنعطف الحرج من النزاع المدمر، تكرر سيراليون دعوتها العاجلة لبذل جهود دبلوماسية حسنة النية من قبل كل من الاتحاد الروسي وأوكرانيا لحل النزاع. ويجب أن يشمل ذلك الوقف الفوري للأعمال العدائية، وتنفيذ وقف إطلاق النار، والانسحاب الكامل لجميع القوات، والدعم الثابت لحقوق المدنيين وكرامتهم ورفاههم في المستقبل.

إن التكاليف البشرية للنزاع مأساوية. منذ شباط/فبراير 2022، قُتل أو أصيب حوالي 000 41 من النساء والأطفال. وقد أدى الدمار الواسع النطاق إلى تدمير البنية التحتية المدنية الأساسية، بما في ذلك المنازل والمدارس والمستشفيات والأسواق ومرافق المياه والطاقة. هناك ما يقدر بنحو 12,7 مليون شخص في أوكرانيا في حاجة ماسة إلى الغذاء والمياه النظيفة والمأوى والتدفئة خلال فصل الشتاء، حيث فقد معظمهم أحباءهم وسبل عيشهم. ولا تزال المخاطر التي تهدد الأرواح شديدة بشكل مثير للقلق، ويزيد من تفاقمها التقارير التي تفيد بوجود ذخائر غير منفجرة تغطي حوالي 30 في المائة من الأراضي الأوكرانية.

واستجابةً لهذه الحالة المأساوية، صوتنا في وقت سابق مؤيدين للقرار 2774 (2025)، الذي قدمته الولايات المتحدة. وعلى الرغم من أنه كانت لدينا مخاوف بشأن العملية وإمكانية استغلال الأمم المتحدة ومجلس الأمن كأدوات في هذا الصدد، فإن تصويتنا تأييدا للقرار يعبر عن إيماننا بأن أوكرانيا يجب أن تكون في طليعة أي عملية سلام أو اتفاق، وفقاً لمبادئ ميثاق الأمم المتحدة، وأنه يجب معالجة الشواغل المشروعة لجميع الأطراف.

ومن خلال تصويتنا ومنذ بداية النزاع، تكلمنا بوضوح للتأكيد على المبادئ الواردة في ميثاق الأمم المتحدة بشأن السيادة والسلامة الإقليمية وعدم استخدام القوة، وكذلك التسوية السلمية للنزاعات. وهذه ليست مجرد تطلعات، بل هي الأسس القانونية والأخلاقية التي يرتكز عليها أمننا الجماعي. إن أي تآكل في تلك المبادئ لا يهدد أوكرانيا وحدها في هذا السياق، بل يهدد أيضا كل الدول الأعضاء، لا سيما الدول الصغيرة التي يعتمد أمنها على الالتزام بالقانون الدولي.

وتؤكد سيراليون مجددا، بصفتها عضوا منتخبا في المجلس، التزامها بالتمسك بمبادئ ميثاق الأمم المتحدة ودعم جميع الجهود الرامية إلى تحقيق سلام عادل ومستدام وشامل.

يجب ألا يُسمح للنزاع بالاستمرار للعام الرابع. ويجب أن يكون سبيل المضي قدما هو طريق السلام من خلال الدبلوماسية. وحجم المعاناة التي سببها النزاع يجبر المجلس على استكشاف كل السبل الممكنة ليس فقط لتوجيه جهودنا نحو طريق السلام ولكن أيضا لتنفيذ القرار 2774 (2025) وضمان أن يتمكن الملايين من المدنيين من العودة بأمان إلى منازلهم وإعادة بناء حياتهم ومجتمعاتهم.

وإذ تلاحظ سيراليون الحاجة الملحة إلى وقف فوري للأعمال العدائية وإحلال سلام دائم، فإنها تؤكد على النقاط الثلاث التالية.

أولاً، يجب أن تشمل الجهود المبذولة لتحقيق السلام مشاركة حسنة النية من جميع الأطراف المعنية، بما في ذلك روسيا وأوكرانيا على حد سواء. وبهذه المشاركة فقط يمكننا التوصل إلى حل سياسي شرعي وقابل للتطبيق. وننوه بالجهود المتواصلة التي تبذلها الدول الأعضاء في هذا الصدد، ونؤكد على أهمية مواءمة الإجراءات السياسية والدبلوماسية لتحقيق هذه الغاية. يجب إيلاء الاعتبار الواجب للأدوار النشطة للجهات الخارجية في دعم عملية السلام ونتائجها، بما في ذلك أحكام أي اتفاق سلام. نظرا للدور الحاسم للجهود الإقليمية في معالجة النزاعات من هذا النوع، تعتقد سيراليون أن أي مبادرة لإنهاء النزاع في أوكرانيا يجب أن تشمل مشاركة الشركاء الأوروبيين الرئيسيين، حيث إن مواقفهم أساسية لضمان الاستقرار الطويل الأمد للمنطقة. كما نشجع على التفاعل البناء مع الشركاء الدوليين الذين ساهموا بشكل إيجابي في إجراءات مثل تبادل أسرى الحرب والجهود المبذولة نحو التهدئة. علاوة على ذلك، نؤكد على أهمية ضمان أن يكون للنساء والشباب دور هادف في عملية السلام، لا سيما في صنع القرار المتعلق بجهود إعادة الإعمار والتعافي في كل من روسيا وأوكرانيا.

أنتقل الآن إلى نقطتي الثانية والأكثر أهمية، وهي الدور الأساسي لمجلس الأمن في إرساء الضمانات المشروعة للسلام الدائم. ونظراً لتاريخ التحديات المحيطة بالمسائل المتعلقة بالأراضي والسيادة، فضلاً عن المخاوف الأمنية في هذا النزاع، يجب أن يؤدي مجلس الأمن دوراً محورياً في حماية أي اتفاق سلام. ويتطلب ذلك إجراءات وأهداف واضحة يتم تنفيذها على مراحل، لا سيما فيما يتعلق بالقدرات العسكرية الوطنية والتسلح، والاتفاقات الأمنية الإقليمية، والتعاون الدفاعي الثنائي والاعتراف بالحدود الثابتة. يجب على مجلس الأمن إضفاء الشرعية وتقديم الدعم للإجراءات العملية والتسويات المتماشية مع مبادئ ميثاق الأمم المتحدة والمسترشدة بقرارات الجمعية العامة والقرارات السابقة للمجلس، بما في ذلك القرارات 2625 (2022) و 2417 (2018) و 2573 (2021)، التي تؤكد على حماية أرواح المدنيين والبنية التحتية. ومن أجل تعزيز السلام الدائم، ينبغي لمجلس الأمن أيضاً أن يستخدم آلياته لرصد وإنفاذ وقف إطلاق النار والنتائج الأخرى.

ثالثا، يجب أن تعالج عملية السلام الأزمة الإنسانية التي سببها النزاع، مع إعطاء الأولوية لحل جوانبها الأكثر إلحاحا بسرعة. إن الوقف الفوري للأعمال العدائية ضروري لضمان الحماية الكاملة للمدنيين، والسماح لهم بالعيش بأمان في منازلهم، والذهاب إلى المدارس والوصول إلى الأسواق والمستشفيات دون خوف من التعرض للقتل أو الإصابة جراء الهجمات. يجب على الأطراف المتنازعة وقف هجماتها على البنية التحتية المدنية الحيوية، وخاصة البنية التحتية للطاقة، وهو ما يشكل مخاطر كبيرة على الأمن الإقليمي والعالمي. ويجب السماح بالوصول دون عوائق لإيصال المساعدات الإنسانية إلى جميع أنحاء أوكرانيا وروسيا، بما في ذلك المناطق المعزولة أو التي يصعب الوصول إليها. علاوة على ذلك، يجب إعادة الأطفال الذين تم إبعادهم قسراً أو اختطافهم من منازلهم في أوكرانيا إلى أسرهم ومجتمعاتهم. كما نؤكد على أهمية الالتزام بالقانون الدولي، لا سيما القانون الدولي الإنساني، في معاملة أسرى الحرب والمحتجزين المدنيين. وتشيد سيراليون بتبادل أسرى الحرب الناجح في الماضي وتحث على الإفراج عن جميع أسرى الحرب والمحتجزين المدنيين. ونؤيد تماماً الدعوات إلى إجراء تحقيقات فورية ونزيهة وفعالة في جميع

الانتهاكات المزعومة للقانون الدولي، بما في ذلك القانون الدولي الإنساني وقانون حقوق الإنسان، وخاصة تلك التي تؤدي إلى أضرار مفرطة للمدنيين.

وفي الختام، ندعو أطراف النزاع إلى بذل كل ما في وسعها للتوصل إلى حل سلمي. ويجب عليهم السعي إلى إيجاد تسويات عملية، توازن بين مصالحهم وأولوياتهم الوطنية الفورية والطويلة الأجل، بما يتماشى مع المادة 33 من ميثاق الأمم المتحدة.

السيد يوسف (الصومال) (*تكلم بالإنكليزية*): أود أن أبدأ بشكر وكيلة الأمين العام ديكارلو على إحاطتها والترحيب بممثلي المنطقة في هذه الجلسة.

لقد صوت وفد بلدي مؤيدا للقرار 2774 (2025)، المعروف باسم "الطريق إلى السلام"، ويعرب عن تقديره للولايات المتحدة على تقديم هذه المبادرة الهامة. ونثني على هذه الجهود التي تأتي في حينها لمعالجة النزاع المستمر بين الاتحاد الروسي وأوكرانيا. بينما يشعر المجتمع الدولي بقلق عميق مع مرور الذكرى السنوية الثالثة للحالة في أوكرانيا، يود وفد بلدي أن يعرب عن تضامنه العميق مع المتضررين من الأزمة المستمرة. وتؤكد الظروف الحالية على الأهمية القصوى للمشاركة الدبلوماسية الجماعية.

ويعرب وفد بلدي عن بالغ قلقه إزاء المأساة الإنسانية المدمرة التي تحدث في أوكرانيا. ولا يزال النزاع المستمر يتسبب في إلحاق تكلفة لا تطاق على السكان المدنيين، حيث يدمر المنازل ويفرق بين العائلات ويمزق المجتمعات. لقد شهدنا بألم شديد النزوح المستمر للمدنيين، وتدمير البنية التحتية الحيوية والتعطيل الشديد للخدمات الأساسية التي كانت تحافظ على حياة المدنيين. ولا تزال الحالة الإنسانية تتدهور، تاركةً أثراً لا ينمحي على أجيال من المدنيين الذين يتحملون وطأة هذه الأزمة. وفي هذا السياق، يدعو وفد بلدي جميع الأطراف المعنية إلى الوفاء بالتزاماتها بموجب القانون الدولي الإنساني، مع التركيز بوجه خاص على حماية المدنيين والبنية التحتية المدنية.

ويظل تيسير وصول المساعدات الإنسانية دون عوائق أمرا في غاية الأهمية. ويتمسك وفد بلدي بقناعته الراسخة بأنه لا يمكن تسوية الحالة الراهنة بالوسائل العسكرية. فلا يمكن التوصل إلى حل إلا بالوسائل الدبلوماسية. وفي هذا الصدد، ندعو إلى وقف الأعمال العدائية والسعي إلى حوار يعالج شواغل جميع الأطراف وفقاً للمبادئ الدولية الراسخة.

وانطلاقا من تجربتنا الوطنية، فإن وفد بلدي يدرك تماما التعقيدات الكامنة في تحقيق السلام والمصالحة عبر القنوات الدبلوماسية. ونشجع جميع الأطراف على إبداء الإرادة السياسية اللازمة للدخول في حوار مجدٍ. ويلاحظ وفد بلدي مع الاهتمام التواصل الدبلوماسي الذي جرى في الرياض بين وفدي الولايات المتحدة والاتحاد الروسي بشأن الحالة في أوكرانيا، ونؤيد جميع المبادرات الدبلوماسية التي يمكن أن تسهم في وقف التصعيد والحوار وإحلال السلام الدائم في أوكرانيا.

ويود وفد بلدي أن يكرر نداءات الأمين العام فيما يتعلق بوقف الأعمال العدائية. ونؤكد من جديد على الأهمية الأساسية التي يكتسيها الالتزام الصارم بالمقاصد والمبادئ المكرسة في ميثاق الأمم المتحدة، لا سيما فيما يتعلق بالتسوية السلمية للنزاعات واحترام السلامة الإقليمية. ولا يزال الصومال ملتزماً التزاماً

ثابتاً بالعمل من أجل التوصل إلى حل سلمي. فمن خلال مساعينا الدبلوماسية الجماعية يمكننا تحقيق أهدافنا المشتركة المتمثلة في إحلال سلام عادل ودائم في أوكرانيا.

السيد نبينزيا (الاتحاد الروسي) (*تكلم بالروسية*): اليوم، نرى في القاعة مرة أخرى، بموجب المادة 37، فريقاً كبيراً من مشجعي أوكرانيا من أوروبا، المؤلف مما يسمى "وزراء" ما يسمى "الشؤون الخارجية"، الذين ليس لدي الوقت حتى لتذكر أسمائهم. وبصراحة، لا أحاول حتى تذكر أسمائهم. والشيء الوحيد الذي يسعدنا هو ثبات جيراننا البولنديين. إنني أتذكر جيداً رادوسلاف سيكورسكي، وخاصة تغريدته البليغة القائلة: "شكرا لك، أيتها الولايات المتحدة الأمريكية" التي نُشرت بعد تخريب خطي أنابيب نورد ستريم. سيقرأ هؤلاء الوزراء اليوم بياناتهم النمطية المبتذلة أمام الكاميرات، معلنين دعمهم غير المحدود لأوكرانيا في كفاحها "حتى آخر أوكراني". ويجب عليهم أن يكنسوا أمام منازلهم وينظفوا حديقتهم المزهرة بعد الإعصار الجيوسياسي الذي أسقط العديد من أشجارهم المزهرة.

إننا نعتبر جلسة اليوم محاولة سافرة لإحباط التطورات الإيجابية الناشئة التي يمكن أن تؤدي إلى حل دائم ومستدام للأزمة الأوكرانية في المستقبل القريب جدا. وكانت هذه فرصة أخرى لنرى أن نظام كييف ورعاته في العواصم الأوروبية غير مهتمين بالسلام بل بمواصلة الحرب "حتى آخر أوكراني".

وفي الوقت نفسه، تولّد زخم من الاتصالات الروسية – الأمريكية الأخيرة على أعلى المستويات. ومن المهم أيضاً أن تفاصيل ما حدث وما زال يحدث في أوكرانيا في ظل نظام زيلينسكي، بفضل السياسة الجديدة ذات العقلية المنفتحة التي تتبعها إدارة ترامب، قد أصبحت معروفة في الآونة الأخيرة. فقد أخذت هذه التفاصيل تظهر الآن. كما تجلى بوضوح للكثير لماذا تحولت الأزمة الأوكرانية إلى نزاع مسلح منذ ثلاث سنوات، على الرغم من كل الجهود المستمرة والمتواصلة التي بذلتها روسيا طوال سنوات لمنع هذا السيناريو.

ويرى العالم أن مشروع أوكرانيا المعادي لروسيا قد موله الغرب بأكمله منذ البداية، كما أشرنا مراراً في القاعة. وانكشفت هذه الحقيقة غير المرضية عند إنهاء أنشطة وكالة التنمية الدولية التابعة للولايات المتحدة، التي أنفقت 30,6 بليون دولار على أوكرانيا في الفترة بين عامي 2021 و 2024، أي 21 في المائة من إجمالي إنفاقها في الخارج. وفي عام 2024، بلغت المساعدة المقدمة من الوكالة 3 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي لأوكرانيا. وبكل بساطة، لم تكن أوكرانيا المستقلة موجودة ولا تزال غير موجودة. فقد مولت الوكالة أنشطة أجهزة الدولة الأوكرانية، ودربت القضاة الأوكرانيين، ومارست نفوذاً مباشراً على القضاء الأوكراني. وعمل البرلمان الأوكراني بتمويل أمريكي. وخصصت وكالة التنمية الدولية 25 مليون دولار للمناسبات العامة وعمل أمانات اللجان البرلمانية. وهكذا يجب، على ما يبدو، أن نفهم بالضبط معنى الكلمة الأوكرانية "nezalezhnost" – الاستقلال. وفهمنا أيضاً التكلفة الحقيقية لحرية التعبير في أوكرانيا. فقد تبين أن ما يصل إلى 90 في المائة من وسائط الإعلام الأوكرانية تم تمويلها عن طريق وكالة التنمية الدولية التي أنفقت حوالي 5 ملايين دولار على ما يسمى "قادة الرأي العام" للظهور على شبكات التواصل الاجتماعي. كما دفعت عشرات الملايين من الدولارات لمشاهير الولايات المتحدة والعالم الذين سافروا إلى أوكرانيا للإعراب عن دعمهم لنظام كييف.

وبالتالي، تبين أن هذه الصورة كلها، التي حملت الكثيرين على الاعتقاد بالشعبية العالمية للممثل الكوميدي السابق، كانت كذبة. وفي الوقت نفسه، بدأت وكالة التنمية الدولية في شراء أوكرانيا وتشكيل المشهد السياسي فيها قبل وقت طويل من الأحداث التي وقعت قبل ثلاث سنوات. فعلى سبيل المثال، خصصت الوكالة أكثر من 000 100 دولار لتمويل برنامج تلفزيوني ساعد في تيسير فوز زيلينسكي في انتخابات عام 2019. وبعد ذلك مباشرة، منعت منظمات تمولها الوكالة زيلينسكي من دعم الكنيسة الأرثوذكسية الأوكرانية، ومن إجراء استفتاء بشأن شكل المفاوضات مع دونباس ومبادئ التسوية السلمية، ومن مراجعة قانون اللغة، ومن إعادة تأهيل الساسة من عهد يانوكوفيتش وإعادتهم إلى السياسة، ومن إعادة إمكانية مشاهدة التلفزيون الروسي. وإدراكاً منا لكل ذلك لا نستغرب أن زيلينسكي، الذي انتخب بثلاثة أرباع الأصوات، قد تخلى فوراً عن وعوده الانتخابية بإرساء السلام في شرق البلد وحماية اللغة الروسية وتصحيح العلاقات مع روسيا – فقد منعه من اشتروا بلده جاهزة على المفتاح بكل ما فيها من القيام بذلك ببساطة.

وفي هذا السياق، نود أن نوجه انتباه زملائنا إلى جانب واحد من الكيفية التي شكلت بها وكالة التنمية الدولية المشهد السياسي في كييف بلا خجل. ففي الأسبوع الماضي، تحدث المحامي الأمريكي روبرت أمستردام عن المشاركة المباشرة لوزارة الخارجية والوكالة في إنشاء ما يسمى "كنيسة أوكرانيا الأرثوذكسية" المسببة للشقاق. وقد تم ذلك بطريقة ساخرة للغاية، دون أي اعتبار للقيم الديمقراطية. فهذه الاعترافات توضح مرة أخرى كيف تم تحويل الدين في أوكرانيا، من خلال جهود مسؤولين عديمي الضمير، إلى أداة لمحاربة الخصوم السياسيين.

واتضح أن هنالك دوراً كبيراً أداه في هذه العملية رئيس وكالة الاستخبارات المركزية الأمريكية آنذاك وكذلك المستشار الخاص للحرية الدينية الدولية، حيث لم يكتفيا بغض الطرف عن الانتهاكات الفظيعة لحقوق المؤمنين والاعتقالات التعسفية لرجال الدين والاستيلاء العنيف على الكنائس في أوكرانيا، بل بذلا أيضاً كل ما في وسعهما لتشجيع هذه المهازل. وعلاوة على ذلك، سافر مبعوثو واشنطن إلى جميع أنحاء الشرق الأوسط وشمال أفريقيا لإجبار الكنائس الأرثوذكسية المحلية هناك على الاعتراف بكنيسة أوكرانيا الأرثوذكسية غير الشرعية وغير الشرائعية. ونعلم الآن أن جميع الوسائل المتاحة في ترسانة بايدن الدبلوماسية قد استُخدمت لتحقيق هذه الغاية، بما في ذلك الابتزاز والتهديد والضغط والإرغام. وانطلاقاً من رغبتهم الجامحة في تدمير الكنيسة الأرثوذكسية الأوكرانية الشرائعية وتمزيق وحدة أتباع الأرثوذكسية في روسيا وأوكرانيا، لم يكد يزعجهم أن أفعالهم تقوض الحرية الدينية في أوكرانيا. وكما يتذكر جميع أعضاء المجلس، فقد وجهنا مراراً انتباه مجلس الأمن إلى الحالة المتعلقة باضطهاد الأرثوذكسية الشرائعية في أوكرانيا. ورداً على ذلك، لم نسمع سوى شعارات مبتذلة عن "الدعاية الروسية". هل سيقوم الممثلون بتكرارها مرة أخرى في هذه الجلسة أم أنهم سيستجمعون الشجاعة للتعبير عن مخاوفهم بشأن تلك المعلومات على الأقل؟

ونُرحب بما قامت به إدارة ترامب التي تولت السلطة إذ مكنت هؤلاء الخبراء من التعبير عن آرائهم بعد أن مُنعوا في السابق من ذلك لأن تقييماتهم للحالة في أوكرانيا، بما في ذلك فيما يتعلق بالحرية الدينية، كانت تتعارض مع التيار الغربي السائد. وقد أدان نائب الرئيس ج. د. فانس علناً اضطهاد الكنيسة الأرثوذكسية

الأوكرانية، وطلب عدد من الجمهوريين في الكونغرس إجراء تحقيق في تدخل الوكالات الأمريكية في العمليات الدينية في أوكرانيا. نوعتبر ذلك تحولاً مهماً للغاية، وإن كان متأخراً.

لقد ترك شاغل البيت الأبيض السابق أتباعه في كييف يفلتون من العقاب على كل شيء، حتى على قتل مواطنين أمريكيين. وفي الأسبوع الماضي، وبفضل النائب السابق في فيرخوفنايا رادا، أوليكساندر دوبينسكي، الذي نعرف أنه كان محتجزاً، ظهرت تفاصيل جديدة بشأن وفاة الصحفي الأمريكي المستقل غونزالو ليرا في غرف التعذيب التابعة لنظام كييف. وقد لفتنا في بياناتنا مراراً وتكراراً انتباه زملائنا في المجلس إلى وفاته المأساوية وأبرزنا ضرورة ضمان احترام نظام كييف لحقوق الإنسان والحريات الأساسية. ولكن كان كل ذلك بلا جدوى. لم يهتم أعضاء المجلس بمصيره، ولا بمصير عشرات الآلاف من السجناء السياسيين الآخرين في أوكرانيا. وفي تلك اللحظة، كان لا يزال من الممكن إنقاذه لو أن إدارة بايدن على الأقل فعلت شيئاً حيال ذلك.

ووفقاً للمراسلات الشخصية للمدون الأمريكي الراحل، التي كانت بحوزة دوبنسكي، فإن ضباط الأمن الأوكرانيين لم يكتفوا بضرب السيد ليرا فحسب، بل قاموا أيضاً بابتزاز المال منه أثناء وجوده في مركز احتجاز خاركيف. وبعد أن حصلوا منه على 000 70 دولار، ازدادت حدة الضرب والإساءة. ويحتوي سجل قرارات المحاكم في أوكرانيا على قرار صادر عن محكمة مقاطعة دزيرجينسكي في خاركيف، بتاريخ كانون الثاني/يناير 2024، خلال جلسة استماع طلب فيها محامي السيد ليرا نقله إلى الإقامة الجبرية لأسباب طبية، لكن مكتب المدعي العام وممثلي قوات الأمن الأوكرانية والقضاة والوحدة الطبية في مركز خاركيف للحبس الاحتياطي استمروا في الادعاء بالإجماع بأن حياته ليست في خطر. وبعد أسابيع قليلة فقط، توفي لأنه لم يتلق المساعدة الطبية في الوقت المناسب من جراء جروحه التي أصيب بها جراء الضرب المذكور. وجميع الوثائق التي تثبت الابتزاز من قبل جهاز الأمن الأوكراني متوفرة.

وأود أن أؤكد أن نشر المواد الموضوعية التي تحوي على الانتقادات لزمرة زيلينسكي وإدارة بايدن هي التي كلفت غونزالو ليرا حياته. وهذا هو بالضبط سبب تعذيبه حتى الموت بناءً على أوامر زيلينسكي. في تلك المرحلة، لم يقل أي مسؤول غربي، بما في ذلك من الولايات المتحدة، أي شيء على الإطلاق حول هذا الموضوع. لم يتمكنوا من استجماع الشجاعة ليس فقط لإدانة تلك الجريمة الإضافية التي ارتكبها نظام كييف، بل للتعليق بطريقة أو بأخرى على ما حدث. لقد تظاهر السياسيون الغربيون، مثل زملائنا الغربيين في مجلس الأمن، ببساطة بأن شيئاً لم يحدث، وضاعفوا جهودهم فقط لاتهام روسيا "بالعدوان"، بينما أكدوا دعمهم الثابت لنظام كييف، وقد جرى ذلك لتحويل انتباه وسائط الإعلام. وبعبارة أخرى، لم يعتبر فريق الرئيس السابق بايدن وفاة مواطن أمريكي سوى مجرد ضرر من الأضرار الجانبية.

هناك عشرات الآلاف، إن لم يكن مئات الآلاف، من الحالات المماثلة لمواطنين أوكرانيين الذين يعارضون نظام زيلينسكي. وفي جلستنا السابقة، تكلمنا بالفعل عن كيفية قيام ضباط الأمن الأوكرانيين، في عام 2022، بتعذيب أرتيم دميتروك، النائب البرلماني الأوكراني، لانتزاع أدلة واعتراف بالخيانة منه (انظر S/PV.9839). ونحث جميع من يواصلون الدفاع عن نظام زيلينسكي على الاعتراف على نحو نهائي بأن

معسكرات الاعتقال والسجون السرية لقوات الأمن الأوكرانية، المكان الذي تم فيه تعذيب ثم قتل المزعجين، ليست تلفيقات ولا دعاية روسية. إنها الواقع الذي يتعين على الأوكرانيين أن يعيشوه اليوم.

لسوء الحظ، لا يمكننا مساعدة غونزالو ليرا، ولكن لا يزال بإمكاننا المساعدة في إطلاق سراح المحتجزين بشكل غير قانوني، بتهم زائفة، من قبل الزمرة الأوكرانية. وندعو جميع الحكومات والمنظمات الدولية المسؤولة إلى إدانة أعمال زيلينسكي الإجرامية والمطالبة بالإفراج عن جميع من لا يزالون على قيد الحياة وما زال بإمكانهم النضال من أجل الحقيقة. ومن بينهم الناشطة في مجال حقوق الإنسان أولينا بيريزنايا البالغة من العمر 70 عاماً، والتي ذكرنا قضيتها في جلسات مجلس الأمن في مناسبات عديدة. ومن واجبنا الجماعي أن نطالب بالإفراج عن أولينا بيريزنايا والعديد من الأشخاص الآخرين الذين يتعرضون للاضطهاد والتعذيب غير القانوني. وإذا لم يفهم أعضاء المجلس ذلك وأعربوا عن الاستعداد لأسباب سياسية لغض الطرف عن جرائم نظام كييف، فإن تباكيهم حول أهمية حرية التعبير واحترام حقوق الإنسان، التي يعطونها الأولوية في كل موقف آخر دون استثناء، لا تساوي شيئاً.

في بياناتنا في المجلس، كشفنا مراراً عن الفساد المستشري في أوكرانيا، والذي تغلغل في جميع شرائح المجتمع تحت حكم زيلينسكي. لقد أشرنا إلى تمجيد المسؤولين عن مقتل مئات الآلاف من اليهود والبولنديين والروس والغجر والأوكرانيين خلال الحرب العالمية الثانية. وقدمنا معلومات عن الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان. وكشفنا عن حالات سرقة صريحة للمساعدات الغربية وإعادة بيع الأسلحة القادمة من الولايات المتحدة وأوروبا في السوق السوداء. أشرنا إلى عدم شرعية زعيم عصابة كييف الذي داس على دستور بلده من أجل التشبث بالسلطة.

واليوم يمكننا أن نسمع عن كل هذه الأمور من كبار السياسيين في الولايات المتحدة أيضاً، ويمكننا أن نقرأ عنها في وسائل الإعلام الغربية. وهذا بالطبع يبعث على الأمل. وتتزايد فرص معاقبة من فاقم الأزمة الأوكرانية، محولاً إياها إلى نزاع نشط، ومن انتهك القوانين الأوكرانية الأساسية، ومن خان مصالح البلد، ومن رفض السيناريوهات الواقعية للتسوية السلمية للنزاع، ومن أغرق بلده في الدماء من أجل مصلحته الشخصية.

ولا يزال الرعاة الغربيون لنظام زيلينسكي يحاولون حمايته وتحميل روسيا كل اللوم في الأزمة الأوكرانية، وينسبون إلى بلدنا كل الجرائم التي يمكن تخيلها والتي لا يمكن تصورها، بينما يغضون الطرف بالطبع عما يرتكبه نظام كييف ويتسترون على عميلهم المفلس واللصوصي. ومع ذلك، وكما أظهر التصويت اليوم على القرار 2774 (2025)، الذي قدمته الولايات المتحدة، أصبح من الصعب عليهم التستر على ذلك لأن الحقائق لا تدعمهم. وتظهر الآن المزيد والمزيد من الحقائق التي لا تناسب نظام كييف ومحركي الدمى التابعين له. إننا نحث الذين لا يزالون يتمتعون بالحس السليم في أوروبا والذين يستطيعون استجماع الشجاعة للنأي بأنفسهم عن جرائم زمرة زيلينسكي على القيام بذلك في أقرب وقت ممكن قبل أن تجر جميع مؤيديها إلى الهاوية، كما تنبأ الرئيس البولندي أندريه دودا.

الرئيس (*تكلم بالصينية*): أعطي الآن الكلمة لممثلة أوكرانيا.

السيدة بيتسا (أوكرانيا) (*تكلم بالإنكليزية*): أود أن أشكر الرئاسة الصينية على عقد هذه الجلسة. وأعرب أيضاً عن امتناني للإحاطة التي قدمتها وكيلة الأمين العام ديكارلو. في البداية، أود أن أعرب عن وافر امتناننا لجميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة التي أيدت قبل ساعات فقط قرار الجمعية العامة دإط–7/11 ذي الصلة وطالبت، في الذكرى السنوية الثالثة للغزو الشامل الذي قام به الاتحاد الروسي لأوكرانيا بالتعجيل بتحقيق سلام شامل وعادل ودائم في أوكرانيا، بما يتفق مع ميثاق الأمم المتحدة.

وفي الوقت نفسه، لا يمكننا أن نقول الشيء نفسه فيما يتعلق بالقرار 2774 (2025)، الذي اعتمده مجلس الأمن. من وجهة نظرنا، تفتقر هذه الوثيقة إلى الأساسيات. فهي تفتقر إلى وصف الحرب بأنها عدوان من دولة عضو على دولة عضو أخرى. وقبل كل شيء، كان بمثابة إعادة تأكيد على المبادئ المنصوص عليها في ميثاق الأمم المتحدة.

قبل عامين، بدأت روسيا غزوها الشامل لأوكرانيا. لقد ناضلت أوكرانيا لمدة ثلاث سنوات من أجل الحرية، من أجل استقلالها، ولكن أيضاً من أجل حرية العالم الديمقراطي بأسره. واليوم، ينتشر على أراضينا أكثر من 000 600 من القوات الروسية – أي ثلاثة أضعاف العدد الذي قام بالغزو في عام 2022. وعلى الرغم من كل الصعاب، لا تزال قوات الدفاع الأوكرانية صامدة، حتى مع استمرار التفاوت في القوة العسكرية بشكل كبير. هذا التباين موجود لأن أوكرانيا منذ استعادة استقلالها في عام 1991، سعت باستمرار إلى نزع السلاح، وخفض الترسانات العسكرية الضخمة التي ورثتها من الحقبة السوفيتية. لقد أخذنا على محمل الجد أحكام ميثاق الأمم المتحدة التي تدرج حب السلام كأحد المعايير الأساسية للعضوية في هذه المنظمة. وتصورنا منطقتنا كمنطقة سلام وازدهار. واخترنا دون تردد أن نصبح دولة غير نووية. وتخلينا عن ثالث أكبر ترسانة نووية في العالم على أمل جعل العالم مكانًا أكثر أمانًا. وفي حين أننا لا نأسف على الصواب الأخلاقي لذلك القرار، فقد تعلمنا درسًا قاسيًا جدا من مذكرة الضمانات الأمنية المتعلقة بانضمام أوكرانيا إلى معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية: إن صفقة بلا ضمانات أمنية فعالة وقابلة للتطبيق هي صفقة سيئة.

في الوقت نفسه، فعلت روسيا عكس ذلك – فهي لم تكتف بالحفاظ على مخزونات الحقبة السوفيتية، بل وسعتها بشكل كبير. نتيجة لذلك، أصبحت روسيا اليوم قادرة على ضرب المواقع الأمامية والمناطق السكنية الأوكرانية بآلاف القنابل الجوية الموجهة كل شهر. وفي عام 2024 وحده، ألقى الطيران الروسي 000 40 من تلك القنابل – تخيلوا هذا الرقم – على المدن الأوكرانية المسالمة والمدنيين الأوكرانيين.

وعلاوة على ذلك، تواصل روسيا تصعيد إنتاجها من الأسلحة، بما في ذلك القذائف التسيارية والانسيابية. وفي كل شهر، تستطيع روسيا إنتاج 40 إلى 50 قذيفة من طراز إسكندر وما بين 30 و 50 قذيفة من طراز كاليبر وحوالي 50 قذيفة من طراز Kh-101. ولا تبقى هذه الأسلحة في المخازن؛ بل تُستخدم على الفور ضد أوكرانيا. ولكن حتى هذا لم يكن كافياً بالنسبة لموسكو. ولهذا السبب، أشركت روسيا إيران وجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية في حربها ضد بلدي، وبالتالي دّولت هذا النزاع. والأمر، الذي بدأ في شكل إمدادات أسلحة، تصاعد أكثر لتظهر وحدات عسكرية كورية شمالية في أوروبا حيث تقاتل ضد دولة أوروبية. ويسرني أن أشير إلى أن قرار الجمعية العامة دإط–7/11 المتخذ اليوم يشير إلى تورط جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية في هذه الحرب الرهيبة.

ومنذ بدء الغزو الشامل، تكبدت روسيا خسائر فادحة: مئات الآلاف من الجنود وأكثر من 10 000 دبابة و 22 000 منظومة مدفعية و 370 طائرة وأكثر من 12 000 من راجمات الصواريخ. وفقد أسطول البحر الأسود 28 سفينة، بما في ذلك سفينته الرئيسية. وما تبقى من هذه السفن مضطر الآن إلى البحث عن ملجأ، ليس حتى في الموانئ المحتلة في شبه جزيرة القرم، بل في الموانئ الروسية نفسها.

وهذه النتائج هي نتيجة لعاملين: صمود الشعب الأوكراني وتضامن ودعم الشركاء الدوليين. ونحن نشعر بهذا الدعم ونعرب عن امتناننا الكبير له. وتهاجم روسيا هاتين الركيزتين لأنها فشلت في كسر شوكة أوكرانيا في ساحة المعركة على الرغم من كل المزايا التي تتمتع بها. وهي تحاول سحق روحنا المعنوية، مستخدمة الإرهاب في المقام الأول. ولهذا السبب، فإنها تستهدف البنية التحتية الحيوية والمباني السكنية. ولهذا السبب، يعدم الجنود الروس أسرى الحرب الأوكرانيين بشكل جماعي. ويجب أن تحقق المنظمات الدولية في عمليات القتل بأسلوب الإعدام هذه ويجب تقديم جميع المسؤولين عنها إلى العدالة.

وتسعى روسيا إلى تقويض التضامن العالمي مع أوكرانيا. وتنشر آلتها الدعائية الضخمة معلومات مضللة عدوانية في محاولة لتشويه سمعة بلدنا وزرع الشك في قدرة أوكرانيا على الحفاظ على استقلالها. والآن، تروّج روسيا لمبدأ غير قابل للتطبيق على الإطلاق – "التفاوض حول أوكرانيا من دون أوكرانيا" – وتغلف رواياتها الضارة في ستار جذاب لتحقيق هذه الغاية. واسمحوا لي أن أقول بوضوح في هذا الصدد، بالنيابة عن أوكرانيا: لا يمكن أن يكون هناك شيء يخص أوكرانيا من دون أوكرانيا، ولا شيء يخص أوروبا من دون أوروبا.

وأود أن أؤكد للمجلس أن أوكرانيا تريد السلام أكثر من أي طرف آخر، ولكن ليس أي سلام. وكما ذكر الرئيس فولوديمير زيلينسكي، نحن بحاجة إلى سلام شامل وعادل ودائم، مع ضمانات أمنية واضحة. وإلا، فلن ينجح ذلك. ولتحقيق ذلك، يجب أن نكثف الجهود الدبلوماسية لإرساء سلام شامل وعادل ودائم على أساس مبادئ ميثاق الأمم المتحدة. ومن مصلحة البشرية جمعاء تأمين هذا السلام هذا العام.

إن ما تحتاج إليه روسيا ليس السلام، بل وقف مؤقت للأعمال العدائية. ولن يجلب مثل هذا الوقف السلام؛ وسيكون مجرد مقدمة لحرب أكبر. وتحتاج موسكو إلى وقت لتعويض خسائرها والتعلم من أخطائها وتحسين اقتصادها العسكري.

وعلى مدى ثلاث سنوات، ما فتئت أوكرانيا توفر الوقت للآخرين من خلال الصمود في وجه آلة الحرب التي يستخدمها الكرملين. ويجب ألا تذهب جهودنا وتضحياتنا سدى. ولكي يحدث ذلك، يجب تعزيز التحالفات المبنية على القيم المشتركة، لا تقويضها. ومنظمة حلف شمال الأطلسي والاتحاد الأوروبي عنصران لا غنى عنهما للأمن الإقليمي، وأوكرانيا حريصة على أن تكون جزءًا منهما – ليس كمتلقٍ للأمن فحسب، ولكن أيضًا كجهة موفرة للأمن. ويجب على مجلس الأمن، الذي يتحمل المسؤولية الرئيسية عن الحفاظ على السلام والأمن، أن يرقى إلى مستوى ولايته.

ويجب ألا يتمتع المسؤولون عن جريمة العدوان بالإفلات من العقاب. ويجب أن يحترم الجميع السيادة والسلامة الإقليمية داخل الحدود المعترف بها دوليًا. وسنواصل الدفاع عن أنفسنا والسعي لتحقيق سلام

عادل ومنصف يتماشى مع ميثاق الأمم المتحدة. إننا نعرف كيف نحتوي روسيا وقد أتقن جيشنا فن الحرب التكنولوجية الحديثة.

ومع ذلك، ولمواصلة هذه المعركة، سنحتاج إلى المزيد من المساعدة من البلدان الأخرى. فنحن بحاجة إلى أسلحة ودفاع جوي وتكنولوجيا واستثمارات وتشديد العقوبات المفروضة على روسيا ونقل الأصول الروسية المجمدة إلى أوكرانيا، ونحتاج بالطبع دعم سياسي ومعنوي. ويجب أن نضع في اعتبارنا حقيقة أن هذه حرب وجودية. إنها حرب وجودية للعالم الديمقراطي بأسره من أجل مبادئنا وقيمنا الديمقراطية.

لقد حاولت روسيا مراراً وتكراراً تفكيك النظام القائم على القواعد وبنيتنا الأمنية. ومن المستحيل إيقاف المعتدين باسترضائهم. فذلك ليس مجدياً. ويجب على روسيا تنفيذ مطالب المجتمع الدولي وسحب قواتها من أراضي أوكرانيا. ويجب تقديم المسؤولين عن جريمة العدوان وجرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية إلى العدالة. وما زلنا ملتزمين بإنشاء محكمة خاصة بجريمة العدوان على أوكرانيا من أجل محاسبة الاتحاد الروسي.

أود أن أكرر: هذه الحرب وجودية. إن الأمر لا يتعلق بأوكرانيا وحدها؛ إنه لا يتعلق بأوروبا وحدها؛ والأمر لا يتعلق بالمنطقة وحدها، بل يتعلق بهيكلنا العالمي وبالنظام القائم على القواعد والعالم الديمقراطي بأكمله.

الرئيس (*تكلم بالصينية*): أعطي الكلمة الآن لوزير خارجية بولندا.

السيد سيكورسكي (بولندا) (*تكلم بالإنكليزية*): أخاطب المجلس اليوم ليس بصفتي وزير خارجية حكومة بولندا المنتخبة ديمقراطيا فحسب، بل أيضا بالنيابة عن الممثلة السامية للاتحاد الأوروبي، السيدة كايا كالاس، لأعرض وجهة نظر الاتحاد الأوروبي بشأن الحرب غير القانونية وغير المبررة التي تشنها روسيا على أوكرانيا.

كما قيل من قبل، لا أحد يريد السلام في أوكرانيا ويحتاج إليه أكثر من الأوكرانيين. ولا أحد لديه مصلحة في الأمن الأوروبي أكبر منا نحن، الأوروبيين. ولا أحد يملك قوة أكبر من روسيا لإنهاء هذا النزاع – وكل ما عليها فعله هو وقف القتل ومغادرة الأراضي التي تحتلها بشكل غير قانوني. ولا يمكننا العمل على تحقيق سلام شامل وعادل ودائم لأوكرانيا بما يتماشى مع ميثاق الأمم المتحدة إلا إذا أخذنا هذه الحقائق في الاعتبار.

وفي هذه الذكرى المأساوية، نعرب عن تعاطفنا مع الأعداد التي لا تحصى من الأوكرانيين الذين عانوا. إن صمودهم لشهادة على الروح التي لا تنكسر لشعب لا يبتغي شيئا سوى تبوء المكانة اللائقة به في مجتمع الأمم الحرة. ويجب ألا ننسى أبدًا الجرائم التي ارتكبتها القوات الروسية في بوروديانكا وبوتشا وإربين وماريوبول والعديد من الأماكن الأخرى في جميع أنحاء أوكرانيا. ويجب مساءلة الجناة.

يجب علينا أيضاً أن نعترف بالتداعيات البعيدة المدى خارج حدود أوكرانيا. فقد أدت الحرب الروسية إلى اضطراب في أسواق الغذاء والطاقة العالمية. وأثرت على بلدان في أفريقيا وأمريكا اللاتينية وآسيا على بعد آلاف الكيلومترات من أوكرانيا، وكذلك على شعب روسيا. لقد أنفقت الحكومة الروسية ما لا يقل عن

200 بليون دولار من أموال دافعي الضرائب على الحرب. ومن المرجح أن يكلف ذلك روسيا أكثر من تريليون دولار أمريكي من النمو الاقتصادي المتوقع سابقاً بحلول نهاية العام المقبل.

تخيلوا كم من رياض الأطفال والمدارس والمستشفيات كان يمكن بناؤها للروس – أو حتى لعدد لا يحصى من الناس حول العالم – بمثل هذه الثروة. ولكن بدلاً من بنائها، يفضل الكرملين قصفها في أوكرانيا، بينما يعامل الأوكرانيين وشعبه كأضرار جانبية. وحتى شهر كانون الثاني/يناير، قُتل ما يقرب من 000 170 جندي روسي؛ وأصيب 000 600 آخرون بجروح.

يجب أيضاً شجب ممكّني روسيا. فجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية لا تزود موسكو بالأسلحة فحسب، بل تزودها أيضاً بالقوات. وتشارك إيران بطائراتها المسيّرة من طراز "شاهد".

ويبقى ماثلاً أمامنا الطريق الصحيح للمضي قدما: ينبغي لروسيا أن تسحب جميع قواتها من أراضي أوكرانيا على الفور وبشكل كامل وغير مشروط.

وسنواصل، كأوروبيين، الوقوف جنباً إلى جنب مع أوكرانيا لتحقيق سلام عادل ودائم، سلام من خلال القوة – وهو النوع الوحيد الذي يحترمه الكرملين.

أخيراً، أود أن أهدي إلى مجلس الأمن حكمة ألفها سلفي، وزير خارجية بولندا، وهو أحد الناجين من معسكر آوشفيتز والسجون الستالينية، البروفيسور فلاديسلاف بارتوشيفسكي، إذ قال: "عندما تكون في شك من كيفية التصرف، تصرف برصانة". المجد لأوكرانيا.

الرئيس (*تكلم بالصينية*): أعطي الكلمة الآن لوزيرة خارجية لاتفيا.

السيدة براجي (لاتفيا) (*تكلمت بالإنكليزية*): يشرفني أن أخاطب المجلس باسم دول البلطيق الثلاث – إستونيا وليتوانيا وبلدي لاتفيا. أشكر رئاسة المجلس على عقد هذه الجلسة، وأشكر وكيلة الأمين العام ديكارلو على إحاطتها الشاملة التي قدمت فيها تفاصيل هجوم روسيا وجرائمها في العدوان الروسي على أوكرانيا.

يصادف اليوم مرور ثلاث سنوات منذ أن شنت روسيا غزواً شاملاً وغير قانوني وغير مبرر على جارتها ذات السيادة، أوكرانيا. وقبل ثلاث سنوات، منعت روسيا مجلس الأمن، وهي عضو دائم في مجلس الأمن، من اتخاذ الإجراءات التي ينيطها به ميثاق الأمم المتحدة لصون السلام والأمن الدوليين (انظر S/PV.8979). وقبل ثلاث سنوات، أمرت محكمة العدل الدولية روسيا بوقف أنشطتها العسكرية في أوكرانيا. ولم تمتثل لذلك. وبعد مرور ثلاث سنوات، تمكنت أوكرانيا من منع روسيا – الدولة النووية التي يبلغ عدد سكانها 140 مليون نسمة – من تحقيق أهدافها الإمبريالية. لقد فشلت في كسر عزيمة 40 مليون أوكراني يحمون وطنهم.

إن دول البلطيق تُرحب بكل الجهود الرامية إلى تحقيق سلام عادل وشامل ودائم لأوكرانيا – سلام يستند إلى مبادئ ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي، سلام يضمن سيادة أوكرانيا واستقلالها وسلامة

أراضيها وحرية اختيار تحالفاتها ومستقبلها، سلام يوقف العدوان الروسي الغاشم إلى الأبد، دون أن تتاح لها فرص العودة إلى الوراء.

من حيث المبدأ، من السهل تحقيق السلام. فيتعين على روسيا أن تتوقف عن القتال – وستكون هذه نهاية الحرب. إذا توقفت أوكرانيا عن القتال، فستكون هذه نهاية أوكرانيا.

بدأ العدوان الروسي على أوكرانيا في عام 2014 باحتلال روسيا غير الشرعي لشبه جزيرة القرم الأوكرانية وضمها إلى روسيا وشن تدخل عسكري مباشر في شرق أوكرانيا.

لقد شنت روسيا حرباً استعمارية وحشية تهدف إلى تدمير كيان دولة أوكرانيا ولغتها وهويتها والاستيلاء على مواردها وأراضيها في انتهاك لميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي.

إن دعم دول البلطيق لسيادة أوكرانيا واستقلالها وسلامة أراضيها، داخل حدودها المعترف بها دولياً، ثابت وغير مشروط. وهو تجسيد لقناعتنا بأن دفاع أوكرانيا عن نفسها هو أيضاً دفاع عن أمننا العالمي المشترك ومستقبلنا المشترك حيث لا تصنع القوة الحق. يجب ألا يتم تغيير الحدود بالقوة، ولن نعترف أبداً بالضم غير القانوني لشبه جزيرة القرم أو دونيتسك أو لوهانسك أو أي منطقة أخرى في أوكرانيا. وليس من صلاحيات المعتدي تحديد الخيارات التي يمكن لأوكرانيا، وهي دولة ذات سيادة، أن تأخذها بعين الاعتبار في تشكيل مستقبلها.

إن لأوكرانيا الحق في ممارسة حق الدفاع عن النفس، المنصوص عليه بوضوح في المادة 51 من ميثاق الأمم المتحدة. لذلك فإن الدول التي تقدم المساعدات لأوكرانيا، بما في ذلك المساعدات العسكرية، ليست طرفاً في النزاع.

ونؤكد على أن انتصار أوكرانيا هو وحده الكفيل بضمان الأمن الدائم ووضع حد للعدوان الإمبريالي الروسي. ونعتقد اعتقاداً قوياً بأن وقف إطلاق النار المتسرع لن يؤدي إلى سلام مستدام؛ بل سيؤدي بدلاً من ذلك إلى تشجيع روسيا، وربما غيرها، على التوسّع أكثر فأكثر وتعريض الأمن العالمي لخطر كبير. يجب علينا الدفاع عن مبادئ ميثاق الأمم المتحدة لإنقاذ الأجيال القادمة من ويلات المزيد من الحروب.

لقد عانت أوكرانيا معاناة لا يمكن تصورها، كما هو موثق في الإحاطة التي قدمتها وكيلة الأمين العام ديكارلو – أزهقت آلاف الأرواح، ونزح ملايين الأشخاص، ودمرت مدن بأكملها وتحولت إلى أنقاض، وتضررت بيئتها الطبيعية ضرراً دائماً بينما يتم شن هجمات مستمرة ضد بنيتها التحتية للطاقة. تترك الفظائع التي عانى منها الشعب الأوكراني ندوباً عميقة ستستمر لأجيال. ومع ذلك، لا يزال الأوكرانيون أقوياء وصامدين. إن ديمقراطيتهم مزدهرة وبرلمانهم يعمل. وهم يدافعون عن أرضهم وقيمهم التي تتمسك أيضاً بميثاق الأمم المتحدة والأمن العالمي. يجب أن نبقى متحدين ومصممين على تقديم الدعم الطويل الأمد لأوكرانيا.

إن الجهود العالمية لتقديم المساعدات والمساعدة في إعادة الإعمار ودعم السكان النازحين هي أولوية، لأن هذه ليست حرباً محلية معزولة ولا هي مشكلة أوروبية فقط. إن عواقبها محسوسة في جميع أنحاء العالم، مما يؤثر على الأمن الغذائي وأمن الطاقة في بعض أكثر مناطق العالم ضعفاً. ووفقاً للعديد من

التقديرات، كلفت الحرب التي شنتها روسيا على أوكرانيا حوالي 2 في المائة من إجمالي الناتج المحلي العالمي. إن الظلم والإفلات من العقاب في مكان ما يشجعان الجهود الرامية إلى تقويض القانون الدولي في أماكن أخرى. لذلك لا بد من محاسبة روسيا على عدوانها ضد أوكرانيا. إن عدم التصرف سيقوض احتمالات تحقيق سلام عادل ودائم لا في أوكرانيا وحسب لكن في أماكن أخرى أيضاً.

إن الأسباب الجذرية المزعومة للحرب التي سمعنا عنها اليوم هي طموحات روسيا الإمبريالية والاستعمارية. هذه هي الأسباب الجذرية. تسعى روسيا إلى استعادة حيز نفوذها الإمبراطوري وتغيير النظام الدولي. تريد روسيا أن تقرر مستقبل وخيارات الدول والشعوب ذات السيادة – لا في أوروبا وحسب لكن في القارات الأخرى أيضاً. يجب ألا نسمح بحدوث ذلك.

وندعو جميع الدول والبرلمانات والحكومات والمجتمعات إلى العمل على زيادة المساعدات لأوكرانيا بشكل كبير – السياسية والاقتصادية والإنسانية والعسكرية – جميع أنواع المساعدات، لأنه يجب علينا الوقوف مع أوكرانيا في تلك المعركة الوجودية، بما يتماشى مع ميثاق الأمم المتحدة. عندها يمكن تحقيق سلام دائم وعادل. المجد لأوكرانيا.

الرئيس (*تكلم بالصينية*): أعطي الكلمة الآن لممثل فنلندا.

السيد راهالا (فنلندا) (*تكلم بالإنكليزية*): يشرفني أن أخاطب المجلس بالنيابة عن بلدان الشمال الأوروبي: آيسلندا والدانمرك والسويد والنرويج وبلدي فنلندا.

لقد بُنيت الأمم المتحدة على أساس الفهم المشترك بأنه لا ينبغي ادخار أي جهد في السعي لتحقيق السلام. ومع ذلك، فإننا نحيي اليوم الذكرى السنوية الثالثة لما يمكن القول أنه الانتهاك الأكثر فظاعة لميثاق الأمم المتحدة منذ اعتماده – الغزو الروسي الواسع النطاق لأوكرانيا.

إن العدوان الروسي على أوكرانيا يؤثر علينا جميعاً. فقد تسبب بتزايد عدم الاستقرار الاقتصادي والارتفاع الحاد في أسعار المواد الغذائية في البلدان البعيدة عن ساحات القتال. واستلزم اهتماماً وموارد كان من الممكن استخدامها لدعم المحتاجين في أماكن أخرى. والأهم من ذلك أنه قوض نظامنا للأمن الجماعي المنصوص عليه في ميثاق الأمم المتحدة.

إن روسيا تحاول تدمير دولة مجاورة ديمقراطية والهيمنة عليها وتغيير الحدود باستخدام القوة. وتهاجم روسيا القانون الدولي والمبدأين الأساسيين المتمثلين في السلامة الإقليمية والسيادة لجميع الدول. ولذلك فإن التمسك بهذين المبدأين، على النحو المنصوص عليه في ميثاق الأمم المتحدة، أمر وجودي لنا جميعاً.

ولا يزال الغزو الروسي الواسع النطاق لأوكرانيا، بحربه الوحشية التي لا هوادة فيها، يتسبب في معاناة إنسانية لا حد لها. فوفقاً لمفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين، أصبح ما يقرب من 7 ملايين شخص نازحين في أوكرانيا، وأُجبر 3.7 ملايين شخص على الفرار من وطنهم.

وهجمات روسيا المنهجية ضد البنية التحتية الحيوية في أوكرانيا تزيد من محنة المدنيين يوماً بعد يوم. وإمكانية حصول المدنيين على المياه والكهرباء والتدفئة محدودة للغاية في طقس الشتاء القارس. ونشعر

بالجزع إزاء سوء معاملة آلاف الأطفال الذين رحلتهم روسيا أو نقلتهم بشكل غير قانوني. يجب إعادة هؤلاء الأطفال فوراً إلى عائلاتهم.

ويجب أن تمتثل روسيا لالتزاماتها بموجب القانون الدولي الإنساني، بسبل منها إنهاء هجماتها ضد المدنيين والبنية التحتية المدنية، وضمان إمكانية إيصال المساعدات الإنسانية. ومن غير المقبول أنه بعد مرور أكثر من 75 عاماً على اعتماد اتفاقيات جنيف، لا تزال روسيا تنتهك قوانين الحرب في كل منعطف.

وبلدان الشمال الأوروبي ملتزمة بالسعي لتحقيق المساءلة الكاملة عن الانتهاكات العديدة للقانون الدولي. ويجب محاسبة القيادة الروسية على الجرائم الفظيعة المرتكبة في أوكرانيا وعلى جريمة العدوان.

وقد اتخذت الجمعية العامة صباح اليوم قراراً بدعم السلام العادل والمنصف في أوكرانيا. وتفخر بلدان الشمال الأوروبي بأنها صوتت مؤيدة لهذين القرارين المهمين على السواء (قرارا الجمعية العامة دإط-7/11 و دإط-8/11).

إننا نعلم أن الأوكرانيين شعب يريد السلام. فهم يرغبون في مواصلة حياتهم ومواصلة بناء أمتهم الجميلة والشجاعة. ونعلم أيضاً أن الأوكرانيين شعب يحب الحرية – حرية التعبير عن رأيه وانتخاب قادته واختيار تحالفاته الدولية. ومن واجب المجلس النهوض بهذين الهدفين كي يتسنى لأوكرانيا العيش في سلام والحفاظ على كامل سيادتها، وفقاً لميثاق الأمم المتحدة. وتستحق أوكرانيا، شأنها شأن جميع الدول المحبة للسلام، سلاماً شاملاً وعادلاً ودائماً. ويجب أن تكون أوكرانيا جزءاً من أي مفاوضات من أجل السلام.

والعدوان الروسي على أوكرانيا لا يقوض الأمن في أوروبا فحسب، بل يقوض أيضاً الاستقرار في جميع أنحاء العالم. وسيتطلب أي حل لإحلال سلام دائم مشاركة أوروبية قوية. فبدونها، هناك خطر كبير في أن يكون السلام قصير الأجل. ولدينا جميعاً مصلحة جماعية في منع عودة العنف والدمار، في أوكرانيا أو في أي مكان في العالم.

وتدعم بلدان الشمال الأوروبي البحث عن سلام عادل. وفي الوقت نفسه، لا نزال مصممين على مواصلة تقديم مساعداتنا العسكرية والاقتصادية والإنسانية الكبيرة لأوكرانيا. ختاماً، نؤكد من جديد التزامنا الثابت بدعم أوكرانيا، ما دامت هناك حاجة لذلك.

الرئيس (*تكلم بالصينية*): أعطي الكلمة الآن لممثل تشيكيا.

السيد هوليسيوس (تشيكيا) (*تكلم بالإنكليزية*): قبل 80 عاماً، بعد الحرب العالمية الثانية، كرس أسلافنا الحكماء في المادة 2 من ميثاق الأمم المتحدة المبدأ الأساسي للتعايش السلمي بين الأمم. وحظروا استعمال القوة من قبل أي دولة ضد السلامة الإقليمية أو الاستقلال السياسي لدولة أخرى. وفي 24 شباط/فبراير 2022، انتهكت روسيا هذا المبدأ الأساسي للسلام الدولي عندما شنت غزوها الواسع النطاق على أوكرانيا، مصعدةً بذلك النزاع الذي بدأته باحتلال شبه جزيرة القرم ودونباس في عام 2014.

وهي تحاول منذ ذلك الحين سرقة أراضي دولة مجاورة دون خجل من خلال حرب عدوانية. ومن أجل ذلك، يجب محاسبة روسيا وليس مكافأتها – من أجل جميع ضحايا المذابح الروسية في بوتشا أو إيربين أو

ماريوبول أو بوروديانكا. ومن أجل جميع ضحايا هذه الحرب التي شُنت بلا مبرر أو سابق استفزاز، يجب محاسبة الكرملين وتحميله المسؤولية عما تسبب به من دمار ومعاناة في أوكرانيا. فهذه الحرب لا تتعلق بروسيا وأوكرانيا فحسب. إنها تهمنا جميعاً. والانتصار النهائي لأوكرانيا يعني انتصار سيادة القانون واحترام الآخرين، في حين أن هزيمتها ستسمح للوحشية الخارجة عن القانون بأن تسود. وستبقى التداعيات قائمة في جميع أنحاء العالم لسنوات عديدة قادمة، مما سيقوض أسس هذه المنظمة والأمن على مستوى العالم.

ولا تزال تشيكيا ملتزمة بدعم رغبة أوكرانيا في السلام – سلام يحترم استقلال أوكرانيا وسيادتها وسلامتها الإقليمية داخل حدودها المعترف بها دولياً، سلام يميز بوضوح بين الضحية والمعتدي، سلام عادل ودائم. وإذا زعمت روسيا ورئيسها السيد بوتين أن رغبتهم في إنهاء هذه الحرب صادقة، فهناك طريقة واحدة بسيطة لإثبات ذلك – وهي إعادة الجنود الروس إلى الوطن. إن الحل لهذه الحرب بهذه البساطة.

ولبلدي تجربته المأساوية الخاصة به مع الإمبريالية والتوسعية، على يد روسيا أيضاً. ولذلك فإننا نشعر بتضامن قوي مع أوكرانيا وشعبها، وسنقف جنباً إلى جنب معهم مهما طال الزمن حتى استعادة السلام العادل، الذي يتماشى مع ميثاق الأمم المتحدة وتوافق عليه أوكرانيا – وليس السلام الذي يُفرض عليها.

الرئيس (*تكلم بالصينية*): أعطي الكلمة الآن لممثل رومانيا.

السيد خريستيا (رومانيا) (*تكلم بالإنكليزية*): ترحب رومانيا بقراركم، سيدي الرئيس، بعقد جلسة اليوم. وأود أيضاً أن أنضم إلى المتكلمين السابقين في الإعراب عن امتناننا للإحاطة التي قدمتها وكيلة الأمين العام.

بينما تحل اليوم ذكرى سنوية قاتمة، فإن جلسة اليوم تبقي الحالة في أوكرانيا على جدول أعمال المجلس. وبالتأكيد، يجب أن يبقي المجلس هذه المسألة قيد نظره لأنه من المفترض أن يكون هذا الجهاز الضامن للسلام والأمن الدوليين، وهو يعمل نيابة عن جميع أعضاء الأمم المتحدة.

وتظل أوكرانيا مهمة جداً بالنسبة للمجتمع العالمي بسبب التأثير المعقد لهذه الحرب على المستوى العالمي، بما في ذلك التفاقم الكبير في انعدام الأمن الغذائي. وقد أظهرت رومانيا تضامنها مع أوكرانيا ومع الشعب الأوكراني. فنحن ندعم بقوة استقلال أوكرانيا وسلامتها الإقليمية وسيادتها. وقد رحبنا بالأوكرانيين الفارين من الحرب ومنحنا وضع الحماية المؤقتة لأكثر من 000 230 شخص. وسهلنا عبور أكثر من 55 مليون طن من الحبوب الأوكرانية إلى الأسواق العالمية، وقدمنا الدعم الطارئ في مجال الطاقة لأوكرانيا عند الطلب. ومنذ اليوم الأول لاندلاع الحرب ونحن ندعو إلى سلام عادل ومستدام وشامل في أوكرانيا، استناداً إلى ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي.

وأي قرار يُقدم في الأمم المتحدة بشأن أوكرانيا يجب أن يستند إلى هذه الفكرة. وأي محادثات سلام يجب أن تشمل أوكرانيا. وبما أن السلام في أوكرانيا يؤثر على الأمن الأوروبي، ينبغي صياغة أي حلول تؤثر على هيكل الأمن الأوروبي بمشاركة الأوروبيين على طاولة المفاوضات.

ومن الواضح أن أي ترتيبات لما بعد النزاع سيكون لها تأثيرات عامة على منطقة البحر الأسود بأكملها. وبالنظر إلى أهمية ضمان الأمن وحرية الملاحة في البحر الأسود وموقع رومانيا الجغرافي، فإن

بلدي مهتم بشكل مشروع بمعايير السلام المستقبلي في أوكرانيا. وللأسباب المذكورة أعلاه، ما فتئت رومانيا تؤيد وتدعم التدابير الرامية إلى تعزيز صمود جارتنا، جمهورية مولدوفا.

أخيرا وليس آخرا، لا يمكن تحقيق السلام العادل بدون العدالة وبدون محاسبة جميع المسؤولين. تشارك رومانيا في الجهود المبذولة لإنشاء أفضل محكمة دولية ممكنة لمعاقبة العدوان الذي ارتكب ضد أوكرانيا، في انتهاك لقاعدة أساسية من القانون الدولي – حظر استخدام القوة. لذلك، يحق لأوكرانيا الحصول على أقوى رد، من حيث المساءلة القضائية. وينبغي أن يكون هذا مثالاً على الامتثال لميثاق الأمم المتحدة وأن يكون رادعاً عن أي أعمال مماثلة في المستقبل من جانب أي دولة أخرى.

هناك ثلاث نقاط موجزة أود أن أضيفها في الختام، وهي تجسد روح الفعالية المميزة التي نظمتها الرئاسة الصينية في الأسبوع الماضي بشأن ممارسة تعددية الأطراف (انظر S/PV.9861). أولاً، ينبغي للمجلس، الذي يعمل نيابة عنا، وفقاً للميثاق، أن يتصرف بدقة ويدافع عن ميثاق الأمم المتحدة لأن الهجوم الوحشي وغير الشرعي ضد أوكرانيا لا يزال مستمراً الآن، بعد ثلاث سنوات من شنه. ثانيا، ينبغي للمجلس أن يتصرف ويدافع عن ميثاق الأمم المتحدة لأن المعتدي، الاتحاد الروسي، هو عضو دائم في هذا الجهاز. ثالثا، ينبغي للمجلس أن يتصرف ويدافع عن ميثاق الأمم المتحدة لأن هذا العدوان، مع مرور كل يوم، يتسبب في المزيد من تقويض تعددية الأطراف القائمة على القواعد، وينتهك ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي، بما في ذلك القانون الدولي الإنساني.

الرئيس (*تكلم بالصينية*): أعطي الكلمة الآن لممثلة مملكة هولندا.

السيدة شاوتن (مملكة هولندا) (*تكلمت بالإنكليزية*): أود أن أشكر وكيلة الأمين العام ديكارلو على إحاطتها.

في ضوء النهار البارد، وبعد ثلاث سنوات من الغزو الروسي الواسع النطاق وغير القانوني ودون سابق استفزاز ضد أوكرانيا، نواجه واقعا قاتما وصعبا – وإذا لم نتخذ إجراء الآن، فإننا بذلك نؤكد أن القوة تصنع الحق. ولا يمكننا السماح للمعتدي بفرض صفقة على الضحية. هذا هو الجانب المعتدي الذي يستمر في تكثيف هجماته على المدنيين والبنية التحتية المدنية.

والهجمات الواسعة النطاق التي شُنّت بالطائرات المسيرة يوم السبت لا تظهر نية روسيا في إنهاء هذه الحرب. ولا يمكننا أن نسمح بالانتهاكات الصارخة لميثاق الأمم المتحدة وانتهاك سيادة أوكرانيا وسلامتها الإقليمية. سيخلق ذلك سابقة خطيرة للمستقبل، مما يقوض مبادئ القانون الدولي وسيادة جميع الدول.

يجب أن تكون أوكرانيا شريكا على قدم المساواة في المفاوضات – لا شيء بيمكن تحقيقه بشأن أوكرانيا دون مشاركة أوكرانيا. وبما أن أمن أوروبا يتأثر بشكل مباشر، يجب أن تشارك أوروبا أيضا. وحدها المفاوضات الشاملة للجميع هي التي يمكن أن تؤدي إلى سلام عادل ودائم.

يجب أن تنتهي هذه الحرب، ليس فقط من أجل أوكرانيا وأوروبا، ولكن أيضا من أجل العالم. لقد كان لعدوان روسيا عواقب مدمرة وطويلة الأمد على الأمن الغذائي والبيئة والأمن النووي. وتدعو مملكة هولندا جميع البلدان التي تساعد روسيا في عدوانها إلى التوقف عن تزويد موسكو بطوق نجاة لإطالة أمد حربها

الظالمة. وندعو جميع الدول الأعضاء إلى المساعدة في إيجاد سلام عادل ودائم وشامل للشعب الأوكراني وفقا لميثاق الأمم المتحدة.

ويجب عدم مكافأة تغيير الحدود بالقوة. يجب علينا التمسك بالميثاق. وإلا فإننا سنعيش في عالم تصنع فيه القوة الحق.

رُفعت الجلسة الساعة 19/25.